

التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة (مسائل صلاة الخوف)

تأليف

القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء
البغدادى الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ

تحقيق

د. محمد بن فهد بن عبد العزيز الفريح
عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن من أعظم نعم الله - جل وعلا - على عبده أن يوفقه للفقهِ في دينه، ولا يتأتى ذلك إلا بطلبه، والاجتهاد في تحصيله بالطرق السليمة، والسبل المستقيمة، بأخذه عن أهله، إما مباشرة أو من خلال كتبهم ومؤلفاتهم الموروثة عنهم، فقد منَّ الله على المسلمين بعلماء أفنوا أعمارهم في نشر الدين وبيانه، فكتبوا في علوم الدين وفنونه، المختصرات والمطولات، والشروح والتعليقات، وأنثروا المكتبة الإسلامية بصنوف من المصنفات النافعة، نسأل الله أن يثيبهم عليها، وينفعنا بها.

وإن من تلك المصنفات النافعة التي قل نظيرها كتاب: (التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة)، وهو كتاب فقهي، سطره شيخ الحنابلة في زمانه القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء - رحمه الله - المتوفي سنة ثمان وخمسين وأربع مائة من الهجرة النبوية، والذي كان يُظنُّ بأنه من المفقودات، حتى اكتشفت منه أجزاء متفرقة، حُقِّق بعضها، وبقي هذا الجزء لم يُهتَدَ إليه، ولم يُدرَ عنه أنه موجود، بل كان يُظنُّ أنه من أجزاء الكتاب المفقودة، حتى من كُتِبَ عن المذهب الحنبلي ومخطوطاته، ذكر الأجزاء التي حققت فيما بعد، ولم يتعرض لهذا الجزء بذكر، ظناً منه أنه من المفقودات^(١)، وذلك ما دفعني لأتقدم لتحقيق هذا الجزء؛ ليرى النور، ويستفيد منه أهل العلم.

(١) ينظر على سبيل المثال: المدخل المفصل (٧٠٩/٢)، والمذهب الحنبلي (٨٠/٢)، وكتب الفقهِ الحنبلي وأصوله المخطوطة (ص ٣٨).

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية موضوع الدراسة والتحقيق من عدة جهات:

الأولى: أنه جزء من سفر عظيم، تصدى فيه مؤلفه لذكر الخلاف في السائل التي يعرضها بين أئمة المذاهب الأربعة، وغيرهم.

الثانية: أن مؤلفه متقدم في زمانه، وله المكانة العلمية التي لا تخفى؛ حيث انتهت إليه رئاسة المذهب الحنبلي في وقته، فكان لترجيحاته، وآرائه ونقولاته شأن كبير.

الثالثة: أهمية هذا الكتاب، وذلك من وجوه:

١. حرصُ العلماء من قديم الزمان على اقتناء هذا الكتاب، والثناء عليه.
٢. استفادة أهل العلم منه، والإحالة عليه، فقل أن تجد كتاباً من كتب الحنابلة ممن عنيت بالخلاف إلا وفي مقدمة الكتب التي نُقل عنها العلم كتاب التعليق الكبير.
٣. توصية أهل العلم به، والإرشاد إليه، فقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -
(١) عن معرفة المذهب في مسائل، الخلاف فيها مطلق في (الكافي) و(المحرر) و(المقنع) و(الرعاية)، وغيرها، فقال: "طالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب أخر، مثل كتاب (التعليق) للقاضي، و(الانتصار) لأبي الخطاب.. وغير ذلك من الكتب الكبار التي يُذكر فيها مسائل الخلاف، ويُذكر فيها الراجح" (٢).
٤. اعتناء العلماء بتلخيص الكتاب، وهذا دليل على أهميته (٣).

(١) هو: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني ثم الدمشقي، قال ابن رجب: "الإمام، الفقيه، المجتهد، المحدث، الحافظ، المفسر، الأصولي، الزاهد.. شيخ الإسلام وعلم الأعلام، وشهرته تغين عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره"، اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها، كان من أئمة السنة الدابين عنها، سجن بسبب ذلك مرات عديدة، من مؤلفاته: منهاج السنة، ودرء تعارض العقل والنقل، والاستقامة وغيرها توفي - رحمه الله - سنة ٧٢٨ هـ ينظر الذيل على الطبقات (٤/ ٤٩١).

(٢) ينظر: الإنصاف (١/ ٢٦)، بل قال ابن بدران - رحمه الله -: "وأجمع ما رأيته لأصحابنا في هذا النوع - أي كتب الخلاف - (الخلاف الكبير) للقاضي أبي يعلى". ينظر: المدخل (ص ٤٥٢).

(٣) ذكر ابن رجب في ترجمة يعقوب بن إبراهيم العكبري أن له: (التعليقة في الفقه)، وقال: "وهي ملخصة من تعليقة شيخه". ينظر: الذيل على الطبقات (١/ ١٦٨)، والمتأمل لكتاب الانتصار لأبي الخطاب يجده - في الجملة - مأخوذ من التعليق الكبير

٥. اعتناء أهل العلم بتخريج أحاديثه والحكم عليها، فقد اعتني بتخريج أحاديثه، وبيان حكمها ابن الجوزي^(١) - رحمه الله - في كتابه: (التحقيق في أحاديث التعليق).
الرابعة: كونه في بعض أحكام الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام بعد التوحيد، فإن الجزء الذي سأتناوله بالتحقيق هو: مسائل صلاة الخوف.

أسباب اختيار الموضوع:

إن من أهم ما دعاني لاختيار هذا الموضوع ما يأتي:

١. أهمية الموضوع التي سبق بيانها.
٢. تقدم زمان مؤلفه، وكونه كتاباً يعتني بذكر الخلاف بين أئمة المذاهب، وكونه مصدراً أصيلاً لمعرفة الاختلاف الفقهي.
٣. المشاركة في استخراج كنوز علمائنا الأوائل، ممن منحهم الله العلم الراسخ، وهداهم إلى التأليف لينتفع الناس بهم، إلا أنه لم يتيسر لهم مثل ما تفضله الله به علينا في هذه الأزمنة من سهولة الطباعة وإبراز المؤلفات، فلعلنا نؤدي شكر هذه النعمة، وننتفع بما ورثناه عنهم.

أهداف الموضوع:

١. الإسهام في النفع العلمي بإخراج كتاب من كتب التراث الإسلامي في مجال الفقه.
٢. المساعدة في الوصول إلى القول الراجح، وذلك بالنظر إلى ما كتبه العالم المجتهد، كما هو متمثل في كتاب التعليق لأبي يعلى.
٣. إكمال تحقيق الكتاب، حيث حققت منه أجزاء، وبقي هذا الجزء لم يحقق بعد.

(١) هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، أبو الفرج، قال عنه الذهبي: "الشيخ الإمام العلامة، الحافظ المفسر، شيخ الإسلام، مفخر العراق"، له مصنفات كثيرة منها: زاد المسير، والتحقيق، والموضوعات، ومناقب الإمام أحمد، وغيرها، توفي سنة ٥٩٧هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٥ / ٢١)، والذيل على الطبقات (٤٥٨ / ٢).

الدراسات السابقة:

بعد البحث لم يتبين أن هذا الجزء من المخطوط قد حُقِّق، أو سُجِّلَ للتحقيق، وذلك بعد التأكد من كلية الشريعة بالرياض، وجامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية، وسؤال قسم الرسائل العلمية بمكتبة الملك فهد الوطنية، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

علماً بأن أجزاء الكتاب التي تم تحقيقها هي:

١. كتاب (الحج والعتق)، حققه: د. عواض بن هلال العمري، لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية، عام ١٤١٠ هـ.
٢. كتاب (الاعتكاف)، طبع بتحقيق: د. عواض بن هلال العمري، في عام ١٤١٦ هـ.
٣. جزء من كتاب (البيوع)، حققه: د. عبد الله بن علي الدخيل، لنيل درجة الدكتوراه من قسم الفقه في المعهد العالي للقضاء، عام ١٤١٥ هـ.
٤. جزء من كتاب (الصلاة)، حققته لنيل درجة الدكتوراه من قسم الفقه في المعهد العالي للقضاء، وهو يبدأ من أول مسألة ترتيب الصلاة حتى نهاية مسألة وجوب الجمعة على العبد.

خطة البحث:

وتشتمل على قسمين: القسم الأول، وهو القسم الدراسي، ويتضمن: المقدمة، والتمهيد، وبيان المنهج المتبع في التحقيق.

أولاً: المقدمة: وقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

ثانياً: التمهيد: وقد جعلته في فصلين:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: نشأته، وطلبه للعلم.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه، وأولاده.

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عقيدته.

المبحث السادس: زهده، وأخلاقه، وعبادته.

المبحث السابع: آثاره العلمية ومصنفاته.

المبحث الثامن: وفاته رحمه الله.

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بكتاب التعليق الكبير، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: وصف النسخة المخطوطة للكتاب.

المبحث الثالث: بيان منهج المؤلف في هذا الكتاب.

المبحث الرابع: ذكر محاسن الكتاب، وما أُخذ عليه.

ثالثاً: منهج التحقيق، وهو على النحو التالي:

أولاً: إخراج نص الكتاب على أقرب صورة وضعها عليه المؤلف، وذلك باتباع ما يأتي:

١. المحافظة على نص هذه النسخة، ما لم يتبين أن هناك خطأ واضحاً لا تستقيم العبارة

معه، فاجتهد في تصويبها بالرجوع إلى كتب المذهب، وأشار إلى ذلك في الحاشية،

وأثبت ما ورد في النسخة في الحاشية، وما لم يتضح لي فأشير في الهامش بعبارة (كذا

في الأصل).

٢. أثبت ما سقط من الحروف أو الكلمات من الأصل في الصلب بين حاضرتين هكذا

[]، وأوجه ذلك في الحاشية، وأشار إلى ما يعزز ذلك من المصادر والمراجع.

٣. رسمت الكتاب بالرسم الإملائي الحديث.

٤. أعجمت ما أهمله المؤلف من الكلمات، دون الإشارة إلى ذلك.

٥. ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ.

ثانياً: بذلت الجهد في ربط الكتاب بمصادره التي استفاد منها استفادة مباشرة.

ثالثاً: وثقت الآراء التي ذكرها المؤلف من مصادرها، وأشارت لما أغفله المؤلف منها.

رابعاً: عزوت الروايات التي ينقلها المؤلف عن أئمة المذاهب من مصادرها المعتبرة، ووثقت روايات المذهب بقدر الاستطاعة من مسائل أصحابها، فإن لم أجدها فمن كتب الأصحاب - رحمهم الله -، فإن لم أجدها، أشرت إلى ذلك في الحاشية، وذكرت بعض الكتب التي بحثت أصل المسألة.

خامساً: عزوت الآيات إلى سورها.

سادساً: خرّجت الأحاديث الواردة في الكتاب، وينقل حكم أهل الفن عليها - ما لم تكن في الصحيحين أو أحدهما -، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت حينئذ بالعزو إليهما أو لأحدهما.

سابعاً: خرّجت الآثار الواردة في الكتاب.

ثامناً: عزوت الأبيات الشعرية إلى قائلها.

تاسعاً: شرحت المفردات اللغوية الغريبة.

عاشراً: شرحت المفردات الفقهية، والأصولية، والحديثية الغريبة، التي وردت.

الحادي عشر: ترجمت للأعلام عدا الصحابة (رضي الله عنهم) والأئمة الأربعة - رحمهم الله -، وذلك بإيراد ترجمة قصيرة، تتضمن اسم العلم، وكنيته، ومذهبه، وبعض كتبه، ووفاته.

الثاني عشر: نبهت على الأخطاء اللغوية، والنحوية.

الثالث عشر: وضعت فهرساً للمراجع والمصادر، وفهرساً للموضوعات.

القسم الأول

القسم الدراسي

التمهيد

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف.

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب.

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: نشأته، وطلبه للعلم.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه، وأولاده.

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عقيدته.

المبحث السادس: زهده، وأخلاقه، وعبادته.

المبحث السابع: آثاره العلمية ومصنفاته.

المبحث الثامن: وفاته رحمه الله.

المبحث الأول

اسمه، ونسبه، ومولده، وكنيته، ولقبه^(١)

اسمه: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي.

نسبه: الفراء: وهي نسبة إلى خياطة الفرو، وبيعه^(٢).

مولده: ولد لسبع وعشرين أو ثمان وعشرين ليلة خلت من المحرم سنة ثمانين وثلاث مائة من الهجرة النبوية^(٣).

كنيته: أبو يعلى، ولا يعرف له ولد بهذا الاسم^(٤).

لقبه: القاضي؛ لتوليه القضاء^(٥).

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٢٥٦/٢)، وطبقات الحنابلة (٣٦١/٣)، ومناقب الإمام أحمد (ص٦٩٣)، وسير أعلام النبلاء (٨٩/١٨)،
والبداية والنهاية (٩٤/١٢)، والمقصد الأرشد (٣٩٥/٢).

(٢) ينظر: الأنساب (٣٥١/٤).

(٣) تاريخ بغداد (٢٥٦/٢)، وطبقات الحنابلة (٣٦١/٣)، وسير أعلام النبلاء (٨٩/١٨).

(٤) حدثني الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - غفر الله له - أن أبا يعلى يكنى بها عند الأوائل من اسمه حمزة، كما يكنى من اسمه محمد، بأبي القاسم، ومن اسمه يوسف بأبي يعقوب. ولم أقف على ما يدل على ذلك.

(٥) طبقات الحنابلة (٣٧٢/٣).

المبحث الثاني

نشأته، وطلبه للعلم

نشأ القاضي أبو يعلى في بغداد عاصمة الخلافة العباسية - آنذاك، تلك المدينة التي تزاومت فيها حلق العلماء، حتى أطلق عليها: أم الدنيا، وسيدة البلاد^(١) ففيها تربى، وتعلم - رحمه الله - .

وقبل هذا، البيت الذي وُلِد فيه ونشأ فيه بيت علم ودين، فقد كان أبوه: أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الفراء رجلاً صالحاً فقيهاً، درس على مذهب أبي حنيفة - رحمهما الله - وأسند الحديث، توفي سنة ٣٩٠ هـ^(٢) .

وكان جدّه لأمه: عبيد الله بن عثمان بن يحيى، أبو القاسم الدقاق، المعروف بـ(ابن جليقا)^(٣)، توفي - رحمه الله - سنة ٣٩٠ هـ، وهو: محدث ثقة^(٤) .

سمع القاضي أبو يعلى - رحمه الله - الحديث، وهو في الخامسة من عمره سنة ٣٨٥ هـ^(٥) . توفي والده وهو في العاشرة من عمره، وكان وصيه رجلاً يعرف بـ(الحري) يسكن بدار القز^(٦)، فنقل القاضي أبا يعلى إلى دار القز، حيث يسكن، وفي دار القز مسجد يصلي فيه شيخ صالح، يعرف بـ(ابن مقدحة) المقرئ^(٧)، يقرئ القرآن، ويلقّن عليه العبارات من (مختصر الخرق)^(٨) فلقّن القاضي أبا يعلى ما جرت عادته بتلقينه من العبارات، فاستزاده القاضي،

(١) ينظر: تأريخ بغداد (٤٥٦/١).

(٢) ينظر: تأريخ بغداد (١٠٢/٨)، وطبقات الحنابلة (٣٦٣/٣).

(٣) ضبطها غير واحد بـ(جنيقا) كالخطيب في تأريخه (٣٧٧/١٠)، وجاء في المنتظم (٢٠/١٥): "قال أبو علي البرداني قال لنا القاضي أبو يعلى: الناس يقولون: جنيقا - بالنون - وهو غلط، إنما هو: جليقا - باللام -".

(٤) ينظر: تأريخ بغداد (٣٧٧/١٠)، وطبقات الحنابلة (٣٦٦/٣).

(٥) ينظر: طبقات الحنابلة (٣٦٦/٣)، ولم يكن - رحمه الله - متخصصاً فيه، قال الذهبي: "لم يكن للقاضي أبي يعلى خبرة بعلل الحديث ولا برجاله، فاحتج بأحاديث كثيرة واهية في الأصول والفروع؛ لعدم بصره بالأسانيد، والرجال". ينظر: تاريخ الإسلام (٤٦٢/٣٠).

(٦) قال ياقوت الحموي: "دار القز: محلة كبيرة ببغداد في طرف الصحراء، بين البلد وبينها اليوم نحو فرسخ". ينظر: معجم البلدان (٤٢٢/٢). والحري: لم أقل على ترجمته.

(٧) لعله: علي بن مقدحة أبو الحسن المقرئ، من أهل دار القز، كان زاهداً، وله غنيمة يقتات منها، ولم أجد مزيداً على هذا. ينظر: ذيل تأريخ بغداد لابن النجار (١٢٠/٤).

(٨) الخرقى هو: أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله، من أئمة المذهب الحنبلي، بل قال الذهبي: "شيخ الحنابلة"، له: المختصر المشهور، توفي سنة ٣٣٤ هـ ينظر: الطبقات (١٤٧/٣)، وسير الأعلام (٣٦٣/١٥).

فقال له: هذا القدر الذي أحسنه، فإن أردت زيادةً عليه فعليك بالشيخ أبي عبد الله بن حامد، فإنه شيخ هذه الطائفة، ومسجده بباب الشعير^(١)، فمضى القاضي أبو يعلى إليه، وصحبه، وتلمذ عليه إلى أنتوفي ابن حامد - رحمه الله - في سنة ٤٠٣ هـ.

وجلس القاضي أبو يعلى للتدريس مكان ابن حامد بأمره حينما ذهب إلى الحج سنة ٤٠٢ هـ، واستمر بعد وفاة ابن حامد، قال أبو بكر ابن الخياط^(٢): سألت أبا عبد الله بن حامد، إمام الحنبلية في وقته عند خروجه إلى الحج في سنة ٤٠٢ هـ، فقلت: على من ندرس؟ وإلى من نجلس؟ فقال: على هذا الفتى، وأشار إلى القاضي أبي يعلى^(٣).

ولأجل العلم رحل القاضي في تحصيله وطلبه، فمن رحلاته - رحمه الله - في طلب العلم أنه رحل إلى مكة، ودمشق، وحلب، وسمع الحديث من بعض المحدثين، كالحافظ عبد الرحمن بن أبي نصر - رحمه الله -^(٤) في دمشق، وأبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي - رحمه الله -^(٥) في مكة، وتبادل الرسائل معه^(٦).

ومن سمع منه القاضي الحديث أبي عبد الله الحاكم، صاحب المستدرک^(٧). والسبب الذي لأجله لم يكثر القاضي من الرحلات في طلب العلم وتحصيله؛ أن بغداد في ذلك الوقت عامرة بالعلماء في شتى العلوم، والمكتبات مليئة بصنوف المؤلفات.

(١) محلة ببغداد فوق مدينة المنصور، ترفاً إليها سفن الموصل والبصرة. ينظر: معجم البلدان (٣٠٨/١).

(٢) هو: محمد بن علي بن محمد بن موسى الخياط المقرئ، البغدادي، قال ابن أبي يعلى عنه: "الشيخ الصالح، أحد الحنابلة الأخيار، يُقرأ عليه القرآن والحديث في كل يوم في بيته"، توفي سنة ٤٦٧ هـ. ينظر: الطبقات (٤٣٠/٣)، والذيل على طبقات الحنابلة (١٦/١).

(٣) ينظر: الطبقات (٣٦٤/٣ و ٣٦٥).

(٤) هو: أبو محمد، عبد الرحمن بن أبي نصر: عثمان بن القاسم بن معروف بن حبيب، التميمي الدمشقي، الملقب بـ(الشيخ العفيف)، قال الذهبي عنه: "الشيخ الإمام.. مسند الشام"، وتوفي سنة ٤٢٠ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٦/١٧).

(٥) البكري السجستاني، قال الذهبي عنه: "الإمام العالم الحافظ المجود شيخ السنة"، له: الإبانة الكبرى في أن القرآن غير مخلوق، توفي سنة ٤٤٤ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦٥٤/١٧).

(٦) ينظر: طبقات الحنابلة (٣٦٧/٣)، وسير أعلام النبلاء (٩٠/١٨)، والمنهج الأحمد (١١١/٢).

(٧) ستأتي ترجمته في شيوخ أبي يعلى.

المبحث الثالث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: تلاميذه.

المطلب الثالث: أولاده.

المطلب الأول

شيوخه

تلقى القاضي العلم في فنون متعددة، وعلى أيدي علماء زمانه، من أبرزهم:

١. عبيد الله بن عثمان بن يحيى، المعروف بـ(ابن جليقا)^(١).
٢. الحسن بن حامد بن علي بن مروان، أبو عبد الله البغدادي، إمام الحنابلة في زمانه، له مصنفات في علوم مختلفة، منها: كتاب الجامع في اختلاف العلماء في أربعمئة جزء، وشرح أصول الدين، وأصول الفقه، وتهذيب الأجوبة، وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة ٤٠٣ هـ^(٢).
٣. الحسين بن أحمد بن جعفر، أبو عبد الله المعروف بـ(ابن البغدادي)، سمع منه القاضي وخرّج عنه في مصنفاته، وكان صدوقاً، ديناً عابداً، زاهداً، ورعاً، توفي - رحمه الله - سنة ٤٠٤ هـ^(٣).
٤. محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، يعرف بـ(ابن البيع)^(٤)، صاحب المستدرک، طلب العلم، ورحل في تحصيله، من أهل الفضل، والعلم، والمعرفة، والحفظ، وله مصنفات عدة، منها: معرفة علوم الحديث، وتاريخ النيسابوريين، والمدخل إلى علم الصحيح، والإكليل، وغيرها، توفي رحمه الله - سنة ٤٠٥ هـ^(٥).
٥. محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن سهل، أبو الفتح ابن أبي الفوارس، المحقق الحافظ، توفي - رحمه الله - سنة ٤١٢ هـ^(٦).

(١) مضت ترجمته، وقد قال عنه الخطيب: "كان صحيح الكتاب، كثير السماع، ثبت الرواية". تأريخ بغداد (٣٧٧/١٠).

(٢) ينظر: طبقات الحنابلة (٣٠٩/٣)، والمقصد الأرشد (٣١٩/١)، قال الخطيب البغدادي: "قال أبو يعلى بن الفراء، كان - أي ابن حامد - مُدَرِّس أصحاب أحمد، وفقههم في زمانه، وكان له المصنفات العظيمة منها: كتاب الجامع أربعمئة جزء تشتمل على اختلاف الفقهاء، وله مصنفات في أصول السنة، وأصول الفقه، وكان معظماً في النفوس، مقدماً عند السلطان والعامّة". ينظر: تأريخ بغداد (٣٠٣/٧).

(٣) ينظر: تأريخ بغداد (١٥٨/٨)، وطبقات الحنابلة (٣٢١/٣)، والمقصد الأرشد (٣٤١/١).

(٤) قال السمعاني: "هذه اللفظة لمن يتولى البيعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري". (الأنساب ١/٤٣٢).

(٥) ينظر: تأريخ بغداد (٤٧٣/٥)، وسير أعلام النبلاء (١٦٢/١٧).

(٦) ينظر: تأريخ بغداد (٣٥٢/١)، وطبقات الحنابلة (٣٦٧/٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٢٣/١٧).

٦. علي بن أحمد بن عمر بن حفص الحمامي، البغدادي، أبو الحسن المقرئ، كان صادقاً، ديناً، فاضلاً، تفرد بأسانيد القراءات وعلوها في وقته، توفي - رحمه الله - سنة ٤١٧ هـ^(١).

٧. علي بن معروف بن محمد، أبو الحسن البزاز، ثقة في حديثه^(٢). وغيرهم ممن تلقى عنهم القاضي أبو يعلى - رحمهم الله جميعاً -^(٣).

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٣٢٩/١١)، وسير أعلام النبلاء (٤٠٢/١٧).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (١١٣/١٢)، وطبقات الحنابلة (٣٦٦/٣).

(٣) ومن أراد التوسع في معرفة شيوخ القاضي أبو يعلى، فلينظر: في طبقات الحنابلة و (٣/٣٦٦ و ٣٦٧)، وكتاب القاضي أبي يعلى وكتابه الأحكام السلطانية من (ص ٩٣-١٠٥).

المطلب الثاني

تلاميذه

قال أبو الحسين ^(١) ابن أبي يعلى - رحمه الله - : "الذين سمعوا منه الحديث: فالعدد الكثير، والجم الغفير" ^(٢)، ولا غرابة أن يتوافد طلاب العلم بكثرة على عالم مجتهد بلغ رتبة الاجتهاد المطلق، كما ذكره تلميذه أبو الوفاء ابن عقيل ^(٣)، ولعل من أبرز تلاميذ القاضي:

١. الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي،

المعروف بـ(الخطيب)، صاحب تأريخ بغداد، له مصنفات كثيرة منها: شرف أهل

الحديث، والمتفق والمفترق، والتبيين لأسماء المدلسين، وغيرها، قال الخطيب: "كتبنا

عنه - يعني القاضي - وكان ثقة" ^(٤)، توفي - رحمه الله - سنة ٤٦٣هـ ^(٥).

٢. الشريف عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد بن عيسى، أبو جعفر الهاشمي، من

أكبر تلامذة القاضي أبي يعلى، وقد درّس وأفتى في حياة القاضي أبي يعلى، حتى

أطلق عليه في عصره: إمام الحنابلة، كان أماراً بالمعروف، راداً على أهل البدع، له

(١) ستأتي ترجمته عند ذكر أولاد القاضي أبي يعلى.

(٢) ينظر: الطبقات (٣/٣٨١).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/١٢٣)، وبنحوه ذكر ابن القيم في إعلام الموقعين (٦/١٢٦).

(٤) ينظر: تأريخ بغداد (٢/٢٥٦).

(٥) ينظر: طبقات الحنابلة (٣/٣٨١)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٨٩)، وينظر: في ترجمة الخطيب البغدادي سير أعلام النبلاء

(١٨/٢٧٠)، وقد يقال: إن الخطيب ليس من طبقة التلاميذ لأبي يعلى؛ لأن كلاهما يروي عن الآخر، لكن رواية الخطيب عن

القاضي - لا شك - أنها أكثر، ولذلك سماه الذهبي في أول الذين سمعوا من القاضي. وينظر: (ص ٧٥٣) من رسالتي الدكتوراه فيها

رواية القاضي عن الخطيب.

مصنفات منها: رؤوس المسائل، وفضائل أحمد وترجيح مذهبه، وجزء في أدب الفقه، وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة ٤٧٠هـ^(١).

٣. الحسن بن أحمد بن عبد الله، المعروف بـ(ابن البناء)، أبو علي المقرئ، تفقه على القاضي أبي يعلى، وهو من قدماء أصحابه وتلاميذه، كان متفنناً في العلوم، له مصنفات كثيرة جداً، منها: شرح الخرقى، والكمال في الفقه، ومناقب الإمام أحمد، وأخبار القاضي أبي يعلى، وفضائل الشافعي، وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة ٤٧١هـ^(٢).

٤. أبو علي يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن سَطُور العكبري البرزيني، تفقه علي أبي يعلى حتى برع في الفقه، زكاه القاضي أبو يعلى، وتولى القضاء في حياة شيخه، قال ابن عقيل: "كان أعرف قضاة الوقت بأحكام القضاء والشروط"، له مصنفات في الأصول والفروع، منها: التعليقة في الفقه، وهي ملخصة من تعليقة شيخه القاضي، توفي - رحمه الله - سنة ٤٨٦هـ^(٣).

٥. علي بن محمد بن علي بن أحمد بن إسماعيل الأنباري، أبو منصور القاضي، الفقيه، الواعظ، سمع من القاضي أبي يعلى، وتفقه عليه حتى برع في الفقه، وولي القضاء، توفي - رحمه الله - سنة ٥٠٧هـ^(٤).

(١) ينظر: طبقات الحنابلة (٤٣٩/٣)، وسير أعلام النبلاء (٥٤٦/١٨)، والذيل على الطبقات (٢٩/١).

(٢) ينظر: الطبقات (٤٤٩/٣)، والذيل على الطبقات (٦٧/١).

(٣) ينظر: الطبقات (٤٥٣/٣)، والذيل على الطبقات (١٦٤/١).

(٤) ينظر: الطبقات (٤٧٨/٣)، والذيل في الطبقات (٢٥٧/١).

٦. أبو الخطاب الكلّوذاني^(١) محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد، أحد أئمة الحنابلة، وأعيانهم، درس على القاضي أبي يعلى، ولزمه حتى برع في علوم شتى، له مصنفات كثيرة منها: الهداية، والانتصار في المسائل الكبار، والتمهيد في أصول الفقه، والتهذيب في الفرائض، وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة ٥١٠هـ^(٢).
٧. علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد، أبو الوفاء البغدادي المقرئ الفقيه، الأصولي، أحد الأعلام، وشيخ الحنابلة، كان له منزلة عند القاضي أب يعلى على صغر سنه في ذلك الوقت، له المصنفات المشهورة منها: الفنون، والفصول، والواضح في أصول الفقه، وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة ٥١٣هـ^(٣).
٨. رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث، أبو محمد التميمي، البغدادي المقرئ، المحدث، الفقيه، الواعظ، شيخ أهل العراق في زمانه، كان صاحب جاه عند السلطان، له مصنفات منها: شرح الإرشاد، والخصال والأقسام، توفي - رحمه الله - سنة ٤٨٨هـ^(٤).

(١) نسبة إلى كلوزان، قرية من قري بغداد . ينظر: الأنساب (٨٩/٥).

(٢) ينظر: الطبقات (٤٧٩/٣)، والبداية والنهاية (١٨٠/١٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٤٨/١٩)، والذيل على الطبقات (٢٧٠/١).

(٣) ينظر: الطبقات (٤٨٢/٣)، والبداية والنهاية (١٨٤/١٢)، وسير أعلام النبلاء (٤٤٣/١٩)، والذيل على الطبقات (٣١٦/١).

(٤) ينظر: الطبقات (٤٦٤/٣)، والبداية والنهاية (١٥٠/١٢)، والذيل على الطبقات (١٧٢/١).

المطلب الثالث

أولاده

للقاضي أبي يعلى - رحمه الله - ثلاثة أبناء ^(١) هم:

١. أبو القاسم عبيد الله، ابن القاضي الأكبر، توفي - رحمه الله - سنة ٤٦٩ هـ، وعمره ست وعشرون سنة ^(٢).

٢. أبو الحسين محمد، صاحب طبقات الحنابلة، توفي والده وهو صغير، له مصنفات عديدة منها: التمام، والمجموع في الفروع، ورؤوس المسائل، وغيرها، قتله اللصوص في بيته - رحمه الله - سنة ٥٢٦ هـ ^(٣).

٣. أبو حازم محمد، توفي والده وهو في الرضاع، له مصنفات عدة، منها: شرح مختصر الخرقى، والتبصرة، ورؤوس المسائل، وغيرها، توفي - رحمه الله - سنة ٥٢٧ هـ ^(٤).

(١) ينظر: البداية والنهاية (٩٥/١٢).

(٢) ينظر: طبقات الحنابلة (٤٣٥/٣)، والذيل على الطبقات (٢٣/١).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٦٠١/١٩)، والبداية والنهاية (٢٠٤/١٢)، والذيل على الطبقات (٣٩١/١).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (٦٠٤/١٩)، والذيل على الطبقات (٤٠١/١).

المبحث الرابع

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه

إن الثروة العلمية الضخمة التي تركها القاضي أبو يعلى - رحمه الله - دليل على كثرة علمه، وسعة اطلاعه، ودقة استنباطه، حتى شهد له القريب والبعيد بذلك.

بل لقد أصاب النظر فيه شيخه الحسن بن حامد - رحمه الله - شيخ الحنابلة في زمانه حين أهله للتدريس مكانه حين ذهب للحج، وبعد موت شيخه ابن حامد تأهل هذا التلميذ النجيب، وهو لم يتجاوز الثانية والعشرين من عمره، للتدريس مكان شيخه.

وترقى أبو يعلى في العلم حتى بلغ رتبة الاجتهاد، وكتب عنه العلماء، وتزاحم عليه الطلاب، قال تلميذه أبو الوفاء ابن عقيل - رحمه الله -: " لم أدرك فيما رأيت من العلماء على اختلاف مذاهبهم، من كملت له شرائط الاجتهاد المطلق إلا ثلاثة" ^(١)، وذكر أولهم القاضي أبا يعلى، وقال: "القاضي أبو يعلى المملوء عقلاً وزهداً وورعاً" ^(٢).

وقال ابنه أبو الحسين - رحمه الله -: " كان عالم زمانه.. وكان له في الفروع والأصول القدم العالي.. وأصحاب الإمام أحمد - رحمه الله - له يتبعون، ولتصانيفه يدرسون ويُدْرَسون.. والفقهاء علي اختلاف مذاهبهم وأصولهم كانوا عنده يجتمعون.. وقد شوهده له من الحال ما يغني عن المقال، لاسيما مذهب إمامنا أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل واختلاف الروايات عنه، ومما صح لديه منه... " ^(٣).

وقال: "معلوم ما خصَّ الله سبحانه هذا الوالد السعيد من النعم الدينية.. وكونه إمام وقته، وفريد دهره، وقريع عصره، لا يعرف في شرق الأرض وغربها شخص يتقدم في علم مذهبه عليه، أو يُضاف في ذلك إليه" ^(٤).

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢٣/٥).

(٢) ينظر: الذيل على الطبقات (٣١٩/١).

(٣) ينظر: الطبقات (٣٦٢/٣).

(٤) ينظر: الطبقات (٣٧٥/٣).

وقال: "معلوم ما كان عليه شيوخ عصره، وعلماء وقتهم، من بين موافق ومخالف من توقيهم له في حادثة سنّه، وسالف دهره، وأنه كان إذ ذاك معدوداً من الأماثل والأعيان، وشيوخ العلماء" (١).

وقال ابن الجوزي - رحمه الله - : "انتهى إليه علم المذهب، وكانت له التصانيف الكثيرة في الأصول والفروع" (٢).

وقال الذهبي - رحمه الله - (٣): "شيخ الحنابلة، القاضي الحبر.. صاحب التصانيف، وفقه العصر، كان إماماً لا يدرك قراره، ولا يشق غباره.. وجميع الطائفة معترفون بفضله، ومغترفون من بحره" (٤).

وقال: "الإمام العلامة، شيخ الحنابلة.. أفتى ودرّس، وتخرج به الأصحاب، وانتهت إليه الإمامة في الفقه، وكان عالم العراق في زمانه" (٥)؛ بل قال: "في الفقه ومعرفة مذاهب الناس، ومعرفة نصوص أحمد - رحمه الله - واختلافها، فإمام لا يدرك قراره، رحمه الله تعالى" (٦).

وقال ابن كثير (٧) رحمه الله - : "شيخ الحنابلة، وممهد مذهبهم في الفروع" (٨).

(١) ينظر الطبقات: (٣/٣٧٨).

(٢) ينظر: مناقب الإمام أحمد ص ٦٩٣.

(٣) هو: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، قال عنه ابن كثير: "الشيخ الحافظ الكبير، مؤرخ الإسلام، وشيخ المحدثين"، له مصنفات كثيرة منها: تاريخ الإسلام، والميزان في الضعفاء، وطبقات القراء، وغيرها، توفي سنة ٧٤٨هـ. ينظر: البداية والنهاية (١٤/٢٢٥)، والأعلام (٥/٣٢٦).

(٤) ينظر: العبر في خبر من غير (٣/٢٤٥ و ٢٤٦).

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٨٩ و ٩٠).

(٦) ينظر: تاريخ الإسلام (٣٠/٤٦٣).

(٧) هو: أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، الحافظ، المؤرخ، المفسر، له مصنفات عديدة من أهمها: تفسير ابن كثير، والبداية والنهاية، توفي سنة ٧٧٤هـ. ينظر: الدرر الكامنة (١/٤٤٥)، والأعلام (١/٣٢٠).

(٨) ينظر: البداية والنهاية (١٢/٩٤).

ومصنفات القاضي في الفقه والأصول، واختياراته وترجيحاته التي ينقلها العلماء في كتبهم، دليل كاف على نبوغه وتبحره في علوم المذهب، فقلّ أن تجد مسألة من المسائل الفقهية أو الأصولية إلا وله فيها أثر.

ولما كان القاضي بهذه المنزلة، فلا شك أنه من أولى من يتولى منصب القضاء، فقد ذكر ابنه أبو الحسين أنه عُرِضَ القضاء على أبي يعلى فامتنع، فلما لم يجد بُدّاً من القبول اشترط لتوليّه بعض الشروط، منها:

١. أن لا يحضر أيام المواكب.

٢. أن لا يخرج في الاستقبالات.

٣. أن لا يقصد دار السلطان، فأجيب إلى ذلك.

قال ابنه أبو الحسين - رحمه الله - : "فأحياء الله بالوالد السعيد من صناعة القضاء ما أُميت من رسومها، ونشر ما طوي من أعلامها، فعاد الحكم بموضعه جديداً، والقضاء بتدبيره رشيداً" (١).

(١) ينظر: الطبقات (٣/ ٣٧٢ و ٣٧٣)، وسير أعلام النبلاء (٩٠/ ١٨).

المبحث الخامس

عقيدته

حيث إن الكتاب المراد تحقيقه في الفقه، وليس من كتب المعتقد؛ لذا سأشير إلى أهم أمر غُمِرَ فيه القاضي - رحمه الله - من جهة المعتقد، ويمكن حصر ذلك فيما يتعلق بصفات الله سبحانه وتعالى، وقد تُكَلِّم في القاضي - رحمه الله - من جهتين:

الجهة الأولى: التفويض لمعاني الصفات، وهذا أمر قد ثبت عن القاضي - رحمه الله -، قال ابن تيمية - رحمه الله -: "وَنوع ثالث سمعوا الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار، ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض.. هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل.. وتارة يفوضون معانيها، ويقولون تجري على ظواهرها كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك" (١).

الجهة الثانية: رمية بالتجسيم، والتشبيه، حتى نُقِلَ عنه أنه قال: "الزموني ما شئتم فيني ألتزمه، إلا اللحية والعورة" (٢)، وقد كَذَّب هذا النقل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -، وبين بطلان نسبته إلى أبي يعلى - رحمه الله - (٣).

وقد تكَلَّمَ غير واحد في كتاب أبي يعلى (إبطال التأويلات)، وأنه أتى فيه بالتجسيم المحض (٤)، وهذا خطأ على أبي يعلى - رحمه الله -؛ فإنه قد أَلَّفَ كتاباً في الرد على المجسمة، بل

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٤/٧ و ٣٥)، ولتفصيل ذلك، وذكر بعض الأمثلة على هذا ينظر: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٨٦، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات (ص ٢٠٩)، ولتفصيل عقيدة أبي يعلى من كتبه ينظر: القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان (ص ٦٦ وما بعدها).

(٢) ذكر ذلك عن أبي يعلى أبو بكر بن العربي في العواصم (ص ١٨١).

(٣) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٢٣٨/٥).

(٤) حتى قال ابن الأثير - تجاوز الله عنه - : "أتى فيه بكل عجيبة، وترتيب أبوابه يدل على التجسيم المحض - تعالى الله عن ذلك -". (الكامل ٨ / ٣٧٨).

بالغ حتى قال: بنفي الجسم^(١)، ومعلوم أن هذه اللفظة لا يصرّح بإثباتها ولا نفيها^(٢)؛ لعدم ورود نفيها لا في الكتاب ولا في السنة، ولا في قول أئمة الإسلام، بل إن كتابه: إبطال التأويلات، ردّ على كتاب ألفه أحد علماء الأشاعرة^(٣)، وقد أثنى على الكتاب ابن تيمية - رحمه الله - في الجملة حيث قال: "وأكثر الحق فيها كان مع الفرائية مع نوع من الباطل وكان مع القشيرية فيها نوع من الحق مع كثير من الباطل"^(٤).

هذه إشارة موجزة لما وُجّه لأبي يعلى - رحمه الله - من انتقاد حول معتقده، والله أعلم^(٥).

(١) ينظر: الطبقات (٣/٣٩٢)، ودرء التعارض (٤/٢٠٩، ١٠/٢٥٨).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١٠/٢٥٩).

(٣) وهو: كتاب ابن فورك المعروف ب(مشكل الحديث وبيانه)، وب(تأويل الأخبار).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/٤٥).

(٥) وقد قرأ هذا المبحث فضيلة الشيخ العلامة عبد الله بن غديان - رحمه الله - وأقرّه.

المبحث السادس

زهده وأخلاقه وعبادته

كان القاضي - رحمه الله - دُنيًا، عابدًا، زاهدًا، ورعًا، متعففًا، وصفه ابنه بأنه صاحب زهد وورع، وعفة وقناعة، وانقطاع عن الدنيا وأهلها، واشتغال بسطر العلم وبُتّه، وإذاعته ونشره^(١)، وقال في وصفه أيضاً: "من بحث عن أخلاقه وطرائقه وأخباره، لم يخفَ عليه موضعه ومحلّه، ولو بالغنا في وصفه لكنّا إلى التقصير فيما نذكره من ذلك أقرب، إذ انتشر على لسان الخطير والحقير ذكر فضله، سوى ما يُضاف إلى ذلك من الجلالة والصبر على المكاره، واحتماله لكل جريرة إن لحقته من عدو، وزلل إن جرى، من صديق، وتَعَطَّفَه بالإحسان على الكبير والصغير، واصطناع المعروف إلى الداني والقاصي، ومداراته للنظير والتابع.. متميزاً بالزهادة على كافة أهل العلم.. ومعلوم ما خصه الله تعالى به - مع موهبة العلم والديانة - من عزّ التعفف والصيانة، والمروءة الظاهرة، والمحاسن الكثيرة الوافرة، مع هجرانه أبواب السلاطين، وامتناعه - على ممر السنين - أن يقبل لأحد منهم صلة وعطيّة، ولم تزل ديانته ومروءته لِمَا هذا سبيله أيّة، وكان يقسم ليله كلّهُ أقساماً، فقسم للمنام، وقسم للقيام، وقسم لتصنيف الحلال والحرام.

ولقد نزل به ما نزل بغيره من النكبات التي استكان لها كثير من ذوي المروءات، وخروج عن مألوفات العادات، فلم يُحفظ عليه أنه خرج عن جميل عادته، ولا طرح المألوف من مروءته^(٢).

(١) ينظر: الطبقات (٣/٣٦٢).

(٢) ينظر: الطبقات (٣/٣٦٧ و ٣٧٨ و ٣٨٠).

قال ابن الجوزي: "كان فقيهاً نَزْهاً متعففاً" ^(١)، وقال: "جمع الإمامة والفقهِ والصدق، وحسن الخلق، والتعبد والتقشف والخشوع، وحسن السَّمت، والصمت عما لا يعني" ^(٢).

وقال الذهبي: "كان ذا عبادة وتهجد، وملازمة للتصنيف، مع الجلالة والمهابة.. وكان متعففاً، نزه النفس، كبير القدرة، ثخين الورع" ^(٣).

وكان ينهى عن مخالطة أهل الدنيا، والنظر إليهم، والاجتماع بهم، ويأمر بالاشتغال بالعلم، ومخالطة الصالحين ^(٤).

وقال أبو الحسين - رحمه الله - إنه: "في سنة إحدى وخمسين وأربع مئة، لما وقع النهب ببغداد.. انتقل الوالد السعيد.. إلى البصرة وكان في داره.. خبز يابس فنقله معه، وترك نقل رحله؛ لتعذر من يحمله، واختار حمل الخبز اليابس على الرَّحل النفيس، وكان يقتات منه ويؤبله بالماء، وقال: هذه الأطعمة اليوم تُهَوَّبُ وغُضُوب، ولا أطمع من ذلك شيئاً، فبقي ما شاء الله يتقوّت من ذلك الخبز اليابس المبلول، ويتقلّل من طَعْمِهِ إلى أن نفد، ولحق الوالد السعيد من ذلك الخبز.. مرضاً" ^(٥).

وكان من تمام ورعه بأن أوصى أن لا يُكفَّن ولا يُدفن معه في قبره إلا ما غزله لنفسه من الأكفان ^(٦)، فرحمه الله رحمة واسعة.

(١) ينظر: مناقب الإمام أحمد (ص ٦٩٣).

(٢) ينظر: المنتظم (٩٩/١٦).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨ / ٩٠ و ٩١).

(٤) ينظر: المنهج الأحمد (٣٧٣/٢).

(٥) ينظر: الطبقات (٤١٣/٣).

(٦) ينظر: المنتظم (٩٩/١٦).

المبحث السابع

آثاره العلمية ومصنفاته

يعدُّ القاضي أبو يعلى - رحمه الله - من العلماء المكثرين للتأليف والتصنيف، ولم يطبع من كتبه إلا القليل، وقد قسمت الكلام على مؤلفاته ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مؤلفاته المطبوعة، وهي:

١. إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١).
٢. الأحكام السلطانية (٢).
٣. الأمالي في الحديث (٣).
٤. إيجاب الصيام ليلة الإغمام (٤).
٥. الجامع الصغير (٥).
٦. الروايتين والوجهين (٦).
٧. العدة في أصول الفقه (٧).
٨. مسائل الإيمان (٨).
٩. المعتمد في أصول الدين (٩).
١٠. كتاب الاعتكاف من التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة (١).

(١) حقق الجزء الأول والثاني محمد الحمود النجدي - وفقه الله -، وطبع الجزء الأول في مكتبة دار الإمام الذهبي للنشر والتوزيع عام ١٤١٠هـ، ثم طبع الجزء الثاني في دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع عام ١٤١٦هـ، وبقي الجزء الثالث لم يطبع، ونسخة الكتاب كاملة موجودة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري - رحمه الله - بالمدينة النبوية.

(٢) حققه محمد حامد الفقي - رحمه الله -، وطبع عدة طبعات منها: دار الكتب العلمية، عام ١٤٢١هـ.

(٣) حققه محمد العجمي - وفقه الله -، وطبع بدار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٥هـ.

(٤) هذه الرسالة مطبوع أكثرها إن لم يكن كلها ضمن كتاب المجموع للنووي، حيث صنف القاضي أبو يعلى رسالته هذه، وقام الخطيب البغدادي بتأليف رد على هذه الرسالة، وقد أوردهما النووي - رحمه الله - في كتابه المجموع (٢٩٦/٦ - ٣٠٩).

(٥) حققه الدكتور ناصر السلامة - وفقه الله -، وطبع بدار أطلس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ.

(٦) حققه الدكتور عبد الكريم اللاحم - وفقه الله -، وطبع بمكتبة دار المعارف بالرياض، ط١، ١٤٠٥هـ، وما يتعلق بمسائل العقيدة حققه الدكتور سعود الخلف - وفقه الله -.

(٧) حققه معالي الدكتور أحمد المباركي - وفقه الله -، ط٣، ١٤١٤هـ.

(٨) حققه سعود الخلف - وفقه الله -، وطبع بدار العاصمة بالرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

(٩) حققه الدكتور وديع زيدان حداد - وفقه الله -، وطبع بدار المشرق، بيروت، ط١، ١٣٩٤هـ، وهو مختصر لكتاب بنفس العنوان، كما ذكره المحقق في مقدمة الكتاب.

القسم الثاني: مؤلفاته المخطوطة:

١. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢).
٢. تبرئة معاوية - رضي الله عنه (٣).
٣. التحذير من الغيبة (٤).
٤. التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة (٥)، ويسمى: الخلاف الكبير.
٥. التوكل (٦).
٦. شرح الخرقى (٧).
٧. رؤوس المسائل (٨).
٨. العمدة في أصول الفقه (٩).
٩. الفوائد الصحاح العوالي والأفراد والحكايات (١).

(١) حققه الدكتور عواض العمري - وفقه الله - ط ١، ١٤١٦ هـ.

(٢) يوجد في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع برقم (٤٢)، في (٣٠ لوحة)، ينظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية للألباني (ص ٢٩٥)، ومعجم مصنفات الحنابلة (٤٠/٢).

(٣) يوجد نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية برقم (١٦٩٤)، ويتكون من سبع ورقات. ينظر: مقدمة كتاب الاعتكاف من التعليق الكبير (ص ٦)، للدكتور عواض العمري.

(٤) ذكره الدكتور عبد الله الدخيل - وفقه الله - في مقدمة رسالته الدكتوراه التي كانت في تحقيق جزء من كتاب التعليق الكبير أبي يعلى (ص ٤٢)، وأشار إلى أنه يوجد له نسخة بمكتبة جسترتي دبلن رقم (٣٣٧٣)، ويوجد لها نسخة مصورة في مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت، ويقع في تسع ورقات (٨٩٨١). ينظر: فهرس المخطوطات والتراث (١١، ١٥، ١٦).

(٥) قد مضى الحديث عنه في المقدمة.

(٦) ذكر صاحب معجم مصنفات الحنابلة (٤٣/٢) أن له نسخة في دار الكتب الظاهرة ضمن مجموع برقم (٣٢٤٩)، في ثمان ورقات، منسوخ في القرن السادس الهجري.

(٧) لم يُعثر عليه كاملاً، وقد حقق ما وجد من الكتاب، الدكتور سعود الروقي، والدكتور عبد العزيز الجوعي - وفقهما الله - في جامعة أم القرى، والموجود منه: من كتاب النكاح إلى نهاية كتاب عتق أمهات الأولاد.

(٨) يوجد له نسخة في المتحف البريطاني برقم (٨٢٥٠)، ومنه مصورة في مركز الملك فيصل بالرياض، ورقم تسلسله (١١٤١٢١)، وعدد لوحاته (٢٢١) لوحة، وتاريخ نسخة ٧٢٦ هـ، وقد أُضيف إليه في آخره أوراق ليست منه، وقد أغفل ذكره أكثر من ذكر مصنفات القاضي. ينظر في نسبة هذا الكتاب للقاضي: التمام (٢٧٥/١)، والإنصاف (٢٦/١)، وقد اطلعت الدكتور الكريم عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - غفر الله له - على هذا المخطوط فلم يتردد في أنه رؤوس المسائل لأبي يعلى، والآن يُعمل على تحقيقه في جامعة أم القرى.

(٩) ذكره معالي الشيخ أحمد المبارك - وفقه الله - في مقدمة تحقيقه لكتاب العدة لأبي يعلى (١٠/١) وقال: "كتاب العمدة في أصول الفقه... بعد... الاطلاع عليه ثبت أنه للقاضي أبي يعلى"، وذكر الدكتور عبد الله الدخيل في مقدمة رسالته الدكتوراه سالف الذكر (ص ٤٣)، أنه يوجد منه نسخة بمكتبة الأوقاف ببغداد، برقم (٧٤٠٦)، وهي مخرومة من أولها، ولم يكتب عليها اسم المؤلف، وتقع في (٣٣ ورقة).

١٠. مختصر إبطال التأويلات^(٢).

القسم الثالث: مؤلفاته التي ذكر أنها لم توجد:

١. إبطال الحيل.
٢. إثبات إمامة الخلفاء الأربعة.
٣. أحكام القرآن.
٤. الاختلاف في الذبيح.
٥. أربع مقدمات في أصول الديانات.
٦. الانتصار لشيخنا أبي بكر.
٧. إيضاح البيان في مسائل القرآن.
٨. تكذيب الخيابة فيما يدعونه من إسقاط الجزية.
٩. تفضيل الفقر على الغنى.
١٠. الجامع الكبير، (قطعة منه فيه الطهارة، وبعض الصلاة، والنكاح، والصدقات، والخلع، والوليمة، والطلاق).
١١. جوابات مسائل وردت من بعض البلدان كأصفهان، وتبّيس^(٣)، وغيرها.
١٢. الخصال والأقسام.
١٣. ذم الغناء.
١٤. الرد على الأشعرية.
١٥. الرد على الباطنية.
١٦. الرد على الكرامية.
١٧. الرد على ابن اللبان.
١٨. الرد على المجسمة.

(١) يوجد منها نسخة في المكتبة الظاهرية، (مجموع ١١٦) (ق ٤٩٣٥). ينظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية للألباني - رحمه الله - (ص ٢٩٥)

(٢) ذكر الدكتور عواض العمري - وفقه الله - في مقدمة تحقيقه لكتاب الاعتكاف من التعليق الكبير (ص ٨)، أنه توجد نسخة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة النبوية، وتقع في (٦٢ صفحة).

(٣) جزيرة في البحر قريبة من البر من جهة مصر، ما بين الفرما ودمياط. ينظر: معجم البلدان (٥١/٢).

١٩. الرسالة إلى إمام الوقت.

٢٠. الروح.

٢١. شرح المذهب.

٢٢. شروط أهل الذمة.

٢٣. الطب.

٢٤. عيون المسائل.

٢٥. القطع على خلود الكفار في النار.

٢٦. الفرق بين الآل والأهل.

٢٧. فضائل أحمد.

٢٨. فضل ليلة الجمعة على ليلة القدر.

٢٩. الكفاية في أصول الفقه.

٣٠. مختصر الكفاية.

٣١. الكلام في الاستواء.

٣٢. الكلام في حروف المعجم.

٣٣. اللباس.

٣٤. المجرد في المذهب.

٣٥. مختصر الصيام.

٣٦. مختصر العدة.

٣٧. المقتبس.

٣٨. مختصر المقتبس.

٣٩. المعتمد.

٤٠. مقدمة في الأدب.

٤١. نقل القرآن^(١).

(١) ينظر في مؤلفات القاضي - رحمه الله -: طبقات الحنابلة (٣/٣٨٣ - ٣٨٥)، والمنهج الأحمد (٢/٣٦٥ - ٣٦٨)، والقاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية من (ص ١٨١ - ٢٥٣)، ومعجم مصنفات الحنابلة (٢/٣٨ - ٥٥).

المبحث الثامن

وفاته - رحمه الله -

في ليلة الاثنين، وبين العشاءين، في التاسع عشر من رمضان سنة ثمان وخمسين وأربع مائة للهجرة توفي القاضي شيخ الحنابلة - رحمه الله -، وصلى عليه ابنه أبو القاسم بجامع المنصور ببغداد، ودفن بالمقبرة التي دفن بها إمام أهل السنة أحمد بن حنبل - رحمه الله -، وتزاحم الناس على جنازته، وبكوا على وفاته، وتسابق الشعراء لثائه، فرحمه الله رحمة واسعة^(١).

(١) ينظر: الطبقات (٤٠٠/٣)، والبداية والنهاية (٩٥/١٢)، والمنهج الأحمد (٣٦٨/٢).

الفصل الثاني

التعريف بالكتاب

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بكتاب التعليق الكبير، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: وصف النسخة المخطوطة للكتاب.

المبحث الثالث: بيان منهج المؤلف في هذا الكتاب.

المبحث الرابع: ذكر محاسن الكتاب، وبعض ما أُخذ عليه.

المبحث الأول

التعريف بكتاب التعليق الكبير

وتوثيق نسبه إلى المؤلف

يعدُّ هذا الكتاب من أشهر كتب القاضي أبي يعلى - رحمه الله -، فكل من ذكر كتبه في ثنايا ترجمته من العلماء ينص على هذا الكتاب، ويشير إليه^(١)، وقلَّ، أن يوجد كتاب يعتني بذكر الروايات والخلاف من كتب الحنابلة إلا ومن مصادره الأساسية التعليق الكبير، الذي يسميه بعضهم بـ(التعليقة الكبرى) أو بـ(الخلاف)، وقد حرص العلماء بعده على اقتنائه، والرجوع إليه، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهو في مصر يكتب رسالة جاء فيها: "وترسلون أيضاً من تعليق القاضي أبي يعلى الذي بخط القاضي أبي الحسين، إن أمكن الجميع، وهو أحد عشر مجلداً، وإلا فمن أوله مجلداً، أو مجلدين أو ثلاثة"^(٢).

فهو أجمع كتب الحنابلة للروايات والأقوال والأدلة^(٣)، ولذا اعتنى أهل العلم باختصاره^(٤)، وتخرج أحاديثه.

(١) ينظر: طبقات الحنابلة (٣/٣٨٥)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٨٩)، والاستخراج لأحكام الخراج (ص٢٨٢، ٣٣٣، ٣٩٠، ٤٦٠)، والإنصاف (١/٢٦)، والمنهج الأحمد (٢/٣٦٨).

(٢) العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٥٨).

(٣) قال ابن بدران: "وأجمع ما رأيته لأصحابنا في هذا النوع (الخلاف الكبير) للقاضي أبي يعلى، وهو في مجلدات". المدخل (ص٤٥٢).

(٤) قال المرداوي: "وقد اختصرت هذه الكتب - ومن ضمنها التعليقة - في كتب مختصرة، مثل: رؤوس المسائل للقاضي أبي يعلى...". الإنصاف (١/٢٦).

المبحث الثاني

وصف النسخة المخطوطة للكتاب

حصلت على نسخة واحدة لهذا الكتاب، إذ لم أجد غيرها، وقد بذلت جهداً للحصول على نسخة أخرى وإلى الآن لم يتيسر ذلك، وهذه النسخة التي وُجدت تغني عما سواها؛ وذلك لوضوحها، وقلة أخطائها في الجملة، ولتحقق المراد منها، ووجودها بعد عديها في عالم المفقودات — لا شك — أنه فضل من الله عز وجل.

وهذه النسخة الفريدة كانت في إحدى المكتبات الخاصة^(١)، التي آلت إلى دارة الملك عبد العزيز — رحمه الله — أخيراً^(٢)، وهي محفوظة في الدارة ضمن مجموعة المرشد رقم (٨٥)، وتقع في أربع وتسعين ومائتي لوحة، في كل لوحة صفحتان، تحوي كل صفحة خمسة وعشرين سطراً في الغالب، والسطر يحوي نحواً من ثلاث عشرة كلمة إلى خمس عشرة كلمة.

وقد كتبت بخط النسخ، وهي معجمة، مشكلة، معتنى بها، وقد قرأها عدد من أهل العلم، وعلقوا عليها، كما في لوحة [٨٥]، [١٠٨]، و[١٠٩]، و[١١٢]، و[١١٣]، و[١١٦]، و[١٣٥]، و[٢٣٤]، وقد سقط آخر المجلد، الذي فيه اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وقد عرضتها على المحقق الكبير فضيلة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين — غفر الله له وأجزل ثوابه — فقدّر تأريخ نسخها في القرن السابع، وقد أصاب آخرها بعض الرطوبة.

(١) وهي مكتبة الشيخ العالم عبد العزيز بن صالح المرشد رحمه الله.

(٢) تبتهني أحد المشايخ الفضلاء إلى أن ما في الدارة إنما هي مصورة عن الأصل، مع أن الناظر إلى ما في الدارة قد يغلب على ظنه أنها الأصل، وما حصل لها إنما هو ترميم للمخطوط، وكونها موقوفة لا يمنع من نقلها إلى مكان آخر يحفظها من الضياع.

وهي نسخة منطبق عليها شروط التحقيق، حيث إن الكتاب من الكتب المعتمدة المتقدمة، وأهميته سبق إيضاحها، كما أنها سالمة من الخروم، والأسقاط، والطمس، وهي نسخة مقابلة على نسخة المؤلف مأخوذة من أصله كما في لوح [١٥٣]، ولوح [٢٤٢]، ولوح [٢٧٤]. ومادة المخطوطة موجودة في كتب تالية للمؤلف ناقله عنه، وعامة كتب فقه الحنابلة لم تخل من نقل عن هذا الكتاب المهم^(١).

والجزء الذي تمّ تحقيقه في هذا البحث هو من لوح [٢١٢] إلى لوح [٢١٧]، وهو واقع في عشر ورقات.

(١) ومن أراد التوسع في التوثق فليتنظر في رسالتي الدكتوراه من (ص ٣٧ - ٤٢) الموجودة في مكتبة المعهد العالي للقضاء، وقد فاتني هناك أن أذكر ما جاء في لوح رقم [٢٧٠] من نص المؤلف - رحمه الله - وهو "وهذه الأخبار أخبرني جدي بها أبو القاسم عبيد الله - رضي الله عنه - في الإجازة عن أبي بكر أحمد بن سلمان النجاد". وهذا من دلالة نصية على أن المخطوط المحقق هو جزء من التعليق الكبير، وجدّ المؤلف - رحمهما الله - الذي ذكره مضى الحديث عنه.

المبحث الثالث

بيان منهج المؤلف في هذا الكتاب

قد سار المؤلّف - رحمه الله - على منهج واضح في تقرير مسائل هذا الكتاب، فهو يبدأ بذكر رأي الحنابلة، والروايات الواردة عن الإمام أحمد - رحمه الله - في المسألة، ثم يُتبع ذلك بأقوال أئمة المذاهب الأخرى، بذكر الموافق ثم المخالف في المسألة، وقد يذكّر قول أئمة المذهب الحنبلي، بل قد يذكر أحياناً أقوال التابعين، ومن بعدهم، ويحرر المذهب من الروايات، ثم بعد ذكره للأقوال، يبدأ بسرد الأدلة من الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة، والقياس، ثم يورد الاعتراضات عليها، ويجيب عنها، ثم يورد أدلة المخالفين، ويجيب عنها، وينصّر مذهب الإمام أحمد - رحمه الله - بما ظهر من الأدلة^(١).

(١) قال ابن بدران - رحمه الله - : "وأجمع ما رأيته لأصحابنا في هذا النوع (الخلاف الكبير للقاضي أبي يعلى، وهو في مجلدات، ولم أطلع منه إلا على المجلد الثالث، وهو ضخّم، أوله: كتاب الحج، وآخره: باب السلم، وقد سلك فيه مسلكاً واسعاً وتفنّن في هدم كلام الخصم تفنناً لم أره في غيره، واستدل بأحاديث كثيرة، لكن تعقبه في أحاديثه الحافظ أبو الفرج.. " المدخل (ص ٤٥٢).

المبحث الرابع

ذكر محاسن الكتاب، وبعض ما أخذ عليه

كتاب ألفه شيخ الحنابلة، واشتهر به، لا أشك أنه من أفضل الكتب المؤلفة في باب، ومحاسنه لا أستطيع إحصاءها، ولكن سأشير إلى أهم ما تميز به هذا الكتاب، ومنها:

- كثرة الاستدلال على المسائل المذكورة، بأدلة من الكتاب، والسنة والآثار عن السلف من الصحابة، ومن بعدهم.
- النقل عن الأئمة المتبوعين من أرباب المذاهب، وأصحابهم، ويزيد العناية بأئمة المذهب الحنبلي، والروايات الواردة فيه.
- التحقيق، وتحرير المسائل العلمية المطروحة، ومناقشة الأدلة.
- بيان سبب الخلاف في بعض المسائل.
- أما ما يمكن جعله من الملحوظات على الكتاب فأجملها فيما يأتي:
 ١. استدلاله بالأحاديث الضعيفة، والموضوعة.
 ٢. إغفاله لأقوال بعض المذاهب الأربعة في بعض المسائل.
 ٣. يكتنف بعض جمل الكتاب غموض، لا يُدرك القارئ منها معنى، وربما كانت من أخطاء النساخ.
 ٤. إيراده لبعض الأحاديث بأسانيد مع وجود الحديث في الصحيحين أو في أحدهما.
 ٥. هذه أبرز ما يمكن أن يكتب في هذا المقام، وأسأل الله أن يجزي أبا يعلى عن المسلمين خيراً، فما ذكر مغمور في محاسن الكتاب.

القسم الثاني

النص المحقق

مسألة: صفة صلاة الخوف، إذا كان العدو في غير جهة القبلة، ولم يكونوا مأمومين^(١)، وكانت صلاتهم ركعتين، أن يفرق الناس طائفتين طائفة تقف خلفه، وطائفة بإزاء العدو، فيصلّي بالطائفة التي خلفه ركعة ثم يقوم الإمام ويثبت قائماً وتفارقه الطائفة، وتنوي الخروج من صلاته؛ لأنه لا يجوز للمأموم أن يسبق الإمام إلا بنية الخروج من صلاته ثم تتم الركعة الثانية، وتسلم وتنصرف إلى وجاه العدو، وتحيي الطائفة التي كانت بإزاء العدو فتحرم خلف الإمام، فيصلّي الإمام بها الركعة الثانية، ويجلس الإمام في التشهد وتقوم فتقضي الركعة الثانية ثم يجلسون للتشهد، ويسلم بهم الإمام وقد [نص]^(٢) أحمد - رحمه الله - على هذا في رواية إسحاق بن إبراهيم^(٣)، وحرب^(٤)، وإبراهيم ابن الحارث^(٥).

وهو قول الشافعي رضي الله عنه^(٦).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -: يصلي بالأولى منهما ركعة وسجدتين ثم تنصرف هذه الطائفة، وتأتي التي بإزاء العدو فتدخل مع الإمام، فيصلّي بها ركعة وسجدتين ويتشهد وحده ويسلم، ثم يقومون فينصرفون إلى مقامهم بإزاء العدو، وتحيي الطائفة الأولى فتقضي ركعة

(١) في الأصل: مأمومين، والتصويب من رؤوس المسائل للهاشمي (١/ ٢٢٥).

(٢) في الأصل: بياض، والمثبت يستقيم به الكلام.

(٣) في مسألة رقم (٥٤١).

وإسحاق هو: ابن إبراهيم بن هانئ، أبو يعقوب النيسابوري، خدم الإمام أحمد وهو ابن تسع سنين، ونقل عنه مسائل كثيرة جداً، توفي ببغداد سنة ٢٧٥هـ. ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٤)، والمقصد الأرشد (١/ ٢٤١).

(٤) لم أقف عليها، وينظر: المغني (٣/ ٢٩٩)، ومختصر ابن تيمم (٢/ ٣٧٦)، والإنصاف (٥/ ١٢٠).

وحرب هو: ابن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرمان، أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، قال الخلال: (رجل جليل القدر)، وقال الذهبي: (مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة)، توفي سنة ٢٨٠هـ ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٣٨٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٤).

(٥) لم أقف على روايته، وينظر: رؤوس المسائل للهاشمي (١/ ٢٢٥)، والمستوعب (٢/ ٤١٣).

وإبراهيم هو: ابن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عبادة بن الصامت، من أهل طرسوس، قال الخلال: "كان من كبار أصحاب أبي عبد الله"، كان أحمد يعظمه. ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٣٨)، والمقصد الأرشد (١/ ٢٢١).

(٦) ينظر: الأم (٢/ ٤٤٠)، والمهذب (١/ ٣٤٣).

وسجدتين بغير قراءة وتشهد^(١)، وتسلم، وتنصرف إلى وجاه العدو، وتأتي الطائفة الثانية فتقضي ركعة وسجدتين بقراءة وتشهد وتسلم^(٢).

وروي عن مالك - رحمه الله - روايتان: إحداهما^(٣): مثل مذهبننا^(٤).

والثانية - رواها ابن القاسم^(٥) -: إن الإمام يسلم ولا ينتظر الطائفة الثانية^(٦). وقال داود - رحمه الله -^(٧): جميع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم جائز ليس بعضه بأولى من بعض، وكذلك عنده صلاة العيدين، والخسوف، ونحو ذلك، مما اختلفت الأخبار فيه^(٨).

دلينا على أبي حنيفة - رحمه الله -: أن الأخبار اختلفت في كيفية صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في حال الخوف، فروي أبو بكر النجاد^(٩) بإسناده عن شعبة^(١٠) عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد^(١١) عن أبيه^(١٢) عن صالح بن خوات^(١) عن سهل بن أبي خثمة أنه صلى على حسب ما ذهبنا إليه^(٢).

(١) كذا في الأصل، وهي محتملة، وقد تكون: وتشهد.

(٢) ينظر: الآثار (١/ ٥٠٨)، ومختصر الطحاوي (ص ٣٨).

(٣) في الأصل: إحديهما.

(٤) ينظر: الإشراف (١/ ٣٣٩)، والكافي (ص ٧٢).

(٥) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، أبو عبد الله المصري، قال ابن حجر: "الفقيه صاحب مالك، ثقة"، توفي سنة ١٩١ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٢٠)، والتقريب (ص ٣٧٤ و ٣٧٥).

(٦) ينظر: المدونة (١/ ١٦١)، وعيون المسائل (ص ١٥٥).

(٧) داود هو: ابن علي بن خلف، أبو سليمان الأصبهاني، البغدادي، قال الذهبي: "الإمام، البحر، الحافظ، العلامة، رئيس أهل الظاهر"، خالف في مسألة القرآن كلام الله، له مصنفات منها: كتاب دعاوي، والرد على أهل الإفك، وصفة أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم، والإجماع، وإبطال القياس، توفي سنة ٢٧٠ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٩٧).

(٨) ينظر: المحلى (٥/ ٢٦)، ورؤوس المسائل للهاشمي (١/ ٢٢٥).

(٩) هو: أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، أبو بكر النجاد، قال ابن أبي يعلى: "اتسعت رواياته، وانتشرت أحاديثه ومصنفاته"، له كتاب كبير في السنن، والفقه، توفي سنة ٣٤٨ هـ. ينظر: الطبقات (٣/ ١٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٠٢).

(١٠) ابن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، قال ابن حجر: "ثقة، حافظ، متقن"، توفي سنة ١٦٠ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠٢)، والتقريب ص ٢٧٠.

(١١) ابن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد المدني، قال ابن حجر: "ثقة جليل"، توفي ١٢٦ هـ. ينظر: التقريب ص ٣٧٥.

(١٢) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، قال ابن حجر: "ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة"، توفي سنة ١٠٦ هـ. ينظر: التقريب (ص ٥٠٢).

قال أبو طالب ^(٣): نا أحمد قال: نا محمد بن جعفر ^(٤) قال: نا شعبة عن يحيى بن سعيد ^(٥)، وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد ابن أبي بكر عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي خثمة رضي الله عنه، فأما عبد الرحمن فرفعه، وأما يحيى بن سعيد فذكره عن سهل، وحسبك بعبد الرحمن، وما كان في الأبناء مثل عبد الرحمن نفسه، فقد بين أحمد - رحمه الله - أنه صحيح متصل ^(٦).

وروي ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف نحو ما ذهب إليه أبو حنيفة ^(٧)، فأولى الخبرين ما وافق الكتاب والأصول، وخبرنا موافق لهما، وخبرهم مخالف لها، فأما موافقته لظاهر القرآن: فهو أن الله تعالى قال: (فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ) [النساء: ١٠٢]، والمراد بهذا سجود الطائفة الأولى في الركعة الثانية، بدليل: أنه أضافه إليهم، والصلاة التي يشترك فيها الإمام والمأموم تضاف إلى الإمام والمأموم، ولا تضاف إلى المأموم وحده؛ لأنه تبع ألا ترى أنه قال في أول الآية: (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ) فأضاف ذلك إليه، ثم قال: (فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ

(١) في الأصل: حواب.

وصالح هو: ابن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري المدني، قال النسائي: (ثقة)، روى له الجماعة، لم أقف على تأريخ وفاته. ينظر: تهذيب الكمال (١٣ / ٣٥)، والتقريب (ص ٢٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، رقم (٤١٣١)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، رقم (٨٤١).

(٣) هو: أحمد بن حميد المشكاني، له صحبة طويلة مع الإمام أحمد، روى عنه مسائل كثيرة كان أحمد يعظمه، مات سنة ٢٤٤ هـ. ينظر طبقات الحنابلة (١ / ٨١)، والمقصد الأرشد (١ / ٩٥).

(٤) محمد بن جعفر المَدَلِي، البصري، المعروف بـ (غندر)، قال ابن حجر: "ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة"، توفي سنة ١٩٣ هـ. ينظر: التقريب (ص ٥٢٨).

(٥) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، المدني، أبو سعيد القاضي، قال ابن حجر: (ثقة ثبت)، توفي سنة ١٤٤ هـ. ينظر: التقريب ص ٦٦١.

(٦) ينظر: مسند الإمام أحمد رقم (١٥٧١٠)، وصحيح البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، رقم (٤١٢٩ و ٤١٣١)، وصحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، رقم (٨٤٢).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، رقم (٤١٣٣)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، رقم (٨٣٩).

مَنْهُمْ مَعَكَ) فأضاف ذلك إليهما، وهكذا جميع الآيات، فلما أضاف السجود إلى الطائفة علم أنها تنفرد بذلك دون الإمام، وليس ذلك إلا السجود في الثانية، وقد أخبر أنها تأتي به وراء الإمام، وعند أبي حنيفة: أنها لا تأتي به وراءه، ولو كان المراد به: سجود الطائفة الثانية لم يضاف ذلك إلى المأموم؛ لأنه تبع للإمام فيها، فكان يقول: فإذا سجدت بهم، فلما أضاف ذلك إليهم علم أن المراد به الطائفة الأولى في الركعة الثانية، وعند أبي حنيفة أن الطائفة الأولى لا تفعل الثانية خلف الإمام.

ودلالة ثانية من الآية الكريمة: وهو قوله تعالى: (وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ) وظاهرة يقتضي أن الطائفة الثانية تصلي مع الإمام جميع صلاتها، وعندهم: تصلي مع الإمام النصف.

ودلالة ثالثة من الآية: وهو أن الله تعالى لم يأمر واحدة من الطائفتين بالرجوع إلى موضع الصلاة لإتمام الصلاة، وعلى قولهم: إنها ترجع.

وأما موافقته للأصول ومخالفة خبرهم لها فهو: أن العمل الكثير يبطل الصلاة في حال الاختيار^(١)، وما يذهبون إليه فهو عمل كثير؛ لأن الطائفة إذا صلت انتظرت فراغ الإمام، وذلك انتظار كثير، ويحصل منها: استدبار القبلة، وسير الدابة، والنزول عنها، وربما احتاج إلى الضرب، والطعن، والتقدم، والتأخر، وربما نجس سلاحه بالدم، وهذه الأشياء تنافي الصلاة. فإن قيل: مثل هذا جائز في الصلاة في حال العذر، بدليل: أنه إذا سبقه الحدث ينصرف ويتوضأ، ويعود، ويبني على صلاته^(٢).

قيل له: عندنا صلاته تبطل^(١)، ولأن ما ذهبنا إليه فيه تسوية بين الطائفتين من وجهين: أحدهما: أن الإمام يُحرم بالأولة، ويُسَلِّم بالثانية، فيحصل للأولة فضيلة الإحرام، وللثانية فضيلة التحلل، وعلى قولهم: يحرم بالأولة، ولا يسلم بالثانية.

(١) في الأصل: اختيار، وينظر: رؤوس المسائل للعكبري (١/ ٣٤٧).

(٢) ينظر: الحجة (١/ ٦٠)، ومختصر الطحاوي، (ص ٣٢).

والثاني: أن الطائفة الأولى لما صَلَّتْ مع الإمام حرسها الطائفة الثانية، وهي غير مصلية، فيجب أن تحرسها هذه الطائفة أيضاً، وهي غير مصلية، فيجب أن تحرسها هذه الطائفة أيضاً، وهي غير مصلية؛ لتساويهما في كمال الحراسة في غير صلاة، وعلى قولهم: تحرسها في الصلاة، فلا تتمكن من كمال الحراسة.

فإن قيل: الثانية حرس الأولى قبل أداء الفرض، وسقوطه عن ذمته، فيجب أن تحرس الأولى الثانية قبل أدائه، وسقوط الفرض عنه.

قيل له: الثانية حرس في غير صلاة، فيجب أن تحرسها الأولى في غير الصلاة، وهذا الاعتبار أولى؛ لأن كونها في غير صلاة أمكن وأبلغ في حراسة، فيجب أن تساويها في ذلك.

واحتج المخالف: بأن ما ذهبنا إليه موافق للكتاب، والسنة والأصول.

أما موافقته للكتاب فهو: أن الله تعالى قال: (فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ) فأمر الطائفة التي معه بالانصراف عقيب السجدة الأولى، وأنتم تقولون بالسجدة (٢) الثانية ثم تنصرف فعدلتكم عن الظاهر.

والجواب: أنا قد جعلنا هذا حجة لنا، وبَيَّنَّا أن المراد بهذا السجود في الركعة الثانية من الطائفة الأولى من الوجه الذي ذكرنا.

قالوا: وأما موافقته للسنة فهو: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنما جعل الإمام ليؤتم به" (٣)، ومخالفتنا يزعم أن الطائفة الأولى تخرج عن صلاة الإمام في الركعة الثانية، ولا تأثم

(١) ينظر: مسائل صالح رقم (٦٨٤ و ١٢٧٨)، ومسائل ابن هانئ (٣٧، ٢٢٨، ٣٩٧)، ومسائل الكوسج رقم (٨٩)، والانتصار (٢/ ٣٠٨).

(٢) في الأصل: بسجدة.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة رقم (٧٢٢)، ومسلم كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام رقم (٤١٤).

به، وقال صلى الله عليه وسلم: "لا تختلفوا على إمامكم"^(١)، وأنتم تقولون: إن الإمام يقوم إلى الثانية ويثبت قائماً إلى أن تتم الطائفة الأولى صلاتها، وهذا اختلاف عليه.

والجواب: أنه لا إمام له في الركعة الثانية؛ لأنه ينوي الخروج من صلاة الإمام، وعندنا تجوز مفارقة الإمام للعدو، وهذا حال عذر.

وقالوا: وأما موافقته للأصول فهو: أن المأموم في الأصول يفرغ من صلاته مع الإمام أو بعده، فأما أن يفرغ قبله فلا، وعندكم أنه يتم صلاته ويفرغ منها قبل الإمام. ولأنه ليس في الأصول أنه يشتغل المأموم بالصلاة والإمام قائم يصلي^(٢)، ولأنه قد ثبت أن سهو الإمام يلزم المأموم، ويجوز أن يسهو الإمام بعد فراغ الطائفة الأولى من الصلاة، فلا يلزمهم حكم سهوه، ولأن الإمام لا ينتظر المأموم، وإنما المأموم ينتظر الإمام. والجواب عن قولهم: إنه يفرغ من صلاته قبل إمامه، فإنه يجوز لأجل العذر، ألا ترى أن المسبوق في الصلاة إذا استخلفه الإمام فيها أن المأمومين يخرجون قبله ويقوم، هو ويتم باقي صلاته.

وقولهم: ليس في الأصول أن المأموم يشتغل بالصلاة، والإمام قائم يصلي، فلا يصح؛ لأنه لا إمام له في الركعة الثانية لما بينا أنه ينوي مفارقتها، وهكذا الجواب عن قولهم: إن سهو الإمام يلزم المأموم، وفي هذا الموضع لا يلزمه، ولأنه قد فارق في الركعة الثانية، فلهذا لم يلزمه. **وقولهم:** إن الإمام لا ينتظر بل ينتظر فغير صحيح؛ لأنه يجوز للإمام أن ينتظر المأموم على أصلنا إذا أحس بداخل معه وهو راع حتى يدرك مع الركوع.

فصل: والدلالة على مالك وأنه يسلم بالطائفة الثانية: أنه مذكور في حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه^(١) فيما رواه أبو بكر النجاد، فوجب المصير إليه.

(١) لعله مروي بالمعنى كما أشار إليه ابن حجر في التلخيص (٢/ ٩٤٢ و ٩٤٦)، وقال ابن الملقن في البدر المنير (٤/ ٤٨٢): "لا يحضرنى من خرج بهذا اللفظ"، ويدل عليه حديث: "إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه".

(٢) في الأصل: قائم لا يصلي، والصواب المثبت كما سيأتي في مناقشة المؤلف لهذا الدليل.

ولأن فيه تسوية بين الطائفتين؛ لأنه يحرم بالأولة، فيحصل لها فضيلة التحريم، فيجب أن يسلم بالثانية؛ ليحصل لهم فضيلة التحليل.

واحتج المخالف: بانتظاره إياهم زيادة عما في الصلاة غير محتاج إليه في صلاة الخوف، ويفارق قيامه بين الركعتين لانتظار الطائفة الأخرى؛ لأن ذلك يحتاج إليه.

والجواب: أنه حاجة، وهو التسوية بين الطائفتين.

واحتج: بأنه لا فصل بين سلام قبلهم وبين انتظاره إياهم في باب الضرورة.

والجواب: أنه إن لم يكن بينهما فرق في باب الضرورة، ففيه معنى آخر: وهو التسوية.

واحتج: بأن من خلفه لا يقفون على وقت فراغه من تشهده، ليقوموا القضاء ما عليهم إلا بأن يشير بيده، أو يلتفت، أو يفعل ما يشعرون به أنه قد فرغ، وذلك مكروه، فكان التسليم أولى.

والجواب: أنه لا يحتاج إلى الإشارة من جهته إليهم؛ لأنه يتشاغل بالتشهد في حال تشاغلهم بقضاء الركعة فإذا عرف منهم الفراغ من طريق العرف سلم بهم.

فصل: والدلالة على داود وأن ما ذهبنا إليه أولى من غيره من الأخبار: ما تقدم من الترجيح، وفي ذلك إبطال لقوله: إنها سواء في باب الاستحباب والفضيلة.

فصل: إذا قام إلى الثانية فإنه يتشاغل بقراءة الفاتحة وسورة طويلة بقدر ما تتم الأولى وتذكره الثانية.

(١) في الأصل: سلمة بن حثمة، والصواب المثبت؛ لأنه هو راوي الحديث في صلاة الخوف.

وللشافعي رضي الله عنه قولان نقل المزني ^(١) عنه: أن الإمام لا يقرأ في هذه الركعة بأمر القرآن إلا بعد إتيان الطائفة ^(٢).

وقال في الأم ^(٣)، والإملاء ^(٤)، والبويطي ^(٥): يقرأ قبل أن تأتي بفاتحة الكتاب وسورة طويلة حتى تجيء الطائفة ثم يقرأ بعد مجيئها بقدر أم القرآن؛ ليقروا ^(٦) خلفه بأمر القرآن ^(٧).
دليلنا: أنه لا يخلو إما أن يسكت، أو يسبح، أو يقرأ بغير فاتحة الكتاب، ولا يجوز أن يسكت؛ لأنه ليس في الصلاة حال [السكوت] ^(٨)، ولا يجوز أن يدعو؛ لأن هذا ليس بموطن الدعاء، ولا يجوز أن يقرأ بغير فاتحة الكتاب؛ لأن هذا محل للفاتحة، فلم يبق إلا أن يقرأ بفاتحة الكتاب.

ولأنهم قد قالوا: إنه إذا جلس الانتظار الطائفة الثانية أن يتشهد قبل جلوسهم معه، كذلك يجب أن يقرأ قبل دخولهم معه.

فإن قيل: الفرق بينهما أن الطائفة الأولى لم يحصل لها التشهد من صلاة الإمام، فلم يحتج إلى تحصيله للثانية، وليس كذلك في القراءة؛ لأنه قد حصل لها ذلك من صلاة الإمام فاحتاج إلى تحصيله للثانية.

(١) أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزني، المصري، قال عنه الذهبي: "الإمام العلامة، فقيه الملة، علم الزهاد.. امتلأت البلاد بـ (مختصره) في الفقه، وشرحه عدة من الكبار، بحيث يقال: كانت البكر يكون في جهازها نسخة من (مختصر) المزني"، من مصنفاته: المختصر، والمنثور، وغيرها، توفي سنة ٢٦٤هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢ / ٢٩٢).

(٢) في مختصره (ص ٤٥).

(٣) (٢ / ٤٤٠).

(٤) الإملاء: (من كتب الشافعي الجديدة بلا خلاف) قاله النووي في تهذيب الأسماء (٣ / ٣٢٠).

(٥) أبو يعقوب، يوسف بن يحيى القرشي مولاهم، صاحب الشافعي، قال ابن حجر عنه: (ثقة، فقيه من أهل السنة)، توفي سنة ٢٣١هـ. التقريب (ص ٦٨٥).

(٦) في الأصل: ليقروا.

(٧) ينظر: المهذب (١ / ٣٤٤)، والمجموع (٤ / ٢٠٧).

(٨) ليست في الأصل، وهي إضافة يقتضيها السياق، وينظر: رؤوس المسائل للعكبري (١ / ٣٤٧).

قيل له: قد حصل لها ذلك من صلاة الإمام إذا أدركت محله، وهو القيام، ألا ترى أن المسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع، فإنه يحصل من صلاته القراءة؛ لأنه أدرك محله كذلك هاهنا.

فصل: إذا صلى صلاة الخوف على نحو ما رواه ابن عمر رضي الله عنه وذهب إليه أبو حنيفة -رحمه الله- فإن الصلاة صحيحة، نص عليه أحمد -رحمه الله- في مواضع فقال في رواية صالح^(١)، وأبي طالب: أذهب إليه كلها صحاح، ولكني اختار هذا الحديث، هو أنكي للعدو^(٢)، يعني: حديث صالح بن خوات.

وحكي الطبري^(٣) أن مذهب الشافعي رضي الله عنه أنه إن صلى على نحو ما رواه ابن عمر رضي الله عنهن وذهب إليه أبو حنيفة، لم تصح صلاته^(٤).

دليلنا: أن الأخبار متعارضة في ذلك على وجه لا يمكن تأويله، فيجب أن تصح صلاتهم، ويكون ترجيح بعضها على بعض، تفيد^(٥) الأولى والمستحب، كما قلنا في اختلاف الأخبار في التكبير في صلاة العيدين.

فإن قيل: يكون الترجيح في أحدهما يدل على نسخ الآخر.

قيل له: النسخ يحتاج إلى تأريخ أو لفظ يدل على تأريخ النسخ عن المنسوخ، وهذا لا يحصل بالترجيح.

(١) لم أجدها في مسائل المطبوعة، وقد روي نحوها الأثرم، والكوسج. ينظر: مسائل الكوسج رقم (٣٦٢)، والمغني (٣/ ٣١١)، والمبدع (٢/ ١٢٦)، والإنصاف (٥/ ١١٧).

وصالح هو: أبو الفضل ابن الإمام أحمد بن حنبل، ولي القضاء بطرسوس ثم بأصبهان، له مسائل عن والده توفي سنة ٢٦٦هـ. ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٤٦٢)، والمقصد الأرشد (١/ ٤٤٤).

(٢) في الأصل: الكافي العدو، والصواب المثبت. ينظر: شرح الزركشي (٢/ ٢٤٢)، والمبدع (٢/ ١٢٨).

(٣) هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطيب الطبري الشافعي، قال الذهبي عنه: "الإمام، العلامة، شيخ الإسلام"، له كتب كثيرة منها: شرح على مختصر المزني، توفي سنة ٤٥٠هـ. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٥٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٨).

(٤) ينظر: الأم (٢/ ٤٥٠)، والحاوي (٢/ ٤٦٣)، والبيان (٢/ ٥١٩).

(٥) في الأصل: تعيد، والمثبت هو الصواب.

فإن قيل: تلك الصلاة تشمل على أفعال كثيرة متطاولة، فيجب أن تفسد.

قيل: إذا كان ذلك لعذر يجب أن يعفي عنه، كما عفي عن ترك القبلة في حال شدة الخوف، والله تعالى أعلم^(١).

مسألة: لا يجوز تأخير الصلاة في حال المسايقة^(٢) عن الوقت، نص عليه في رواية صالح^(٣)، وابن منصور^(٤)، والعباس بن محمد بن محمد بن موسى^(٥): في المصلي في المطاردة يستقبل القبلة، وإذا لم يستطع الركوع والسجود أو مائلاً، ويجعل السجود أخفض، فإن لم يقدر - يعني التوجه إلى القبلة - أجزأه.

وبهذا قال الشافعي - رحمه الله -^(٦).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -: لا تجزئ الصلاة في هذه الحال، ويؤخر حتى يمكنهم أن يصلوا من غير مسايقة^(٧).

دليلنا: قوله تعالى: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى) [البقرة: ٢٣٨] إلى قوله تعالى: (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) [البقرة: ٢٣٩]، فمنها دليلان: أحدهما: الأمر بالمحافظة، وذلك يمنع من تركها.

(١) آخر الجزء التاسع عشر من أجزاء المصنف رحمه الله عليه وعلينا وعلى جميع المسلمين.

(٢) المسايقة هي: المجالدة، واستاتف القوم، وتسايقوا: تضاربوا بالسيوف. ينظر: لسان العرب (سيف).

(٣) في مسألة رقم (٩٣٦)، وقد روي نحوه عبد الله في مسألة رقم (٦٢٨)، وابن هانئ في مسألة رقم (٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٣)، وأبو طالب. ينظر: رؤوس المسائل للعكبري (١/ ٣٤٨)، والمغني (٣/ ٣١٦)، والإنصاف (٥/ ١٤٦)، وبدائع الفوائد (٣/ ٩٥٧).

(٤) في مسأله (٣٧٨).

وابن منصور هو: أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بھرام المروزي، المعروف: بالكوسج، صاحب الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، له مسائل الفقه عن الإمام أحمد، والحافظ ابن راهويه، وله كتاب الصلاة، توفي سنة ٢٥١ هـ. ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٣٠٣)، والمقصد الأرشد (١/ ٢٥٣).

(٥) الخلال، البغدادي، قال أبو بكر الخلال: (كان من أصحاب أبي عبد الله الأولين)، له مسائل عن الإمام أحمد - رحمه الله -. ينظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٦٣)، والمقصد الأرشد (٢/ ٢٧٩).

(٦) ينظر: الأم (٢/ ٤٦٥)، والحاوي (٢/ ٤٧٠).

وإلى هذا ذهب المالكية. ينظر: المدونة (١/ ١٦٢)، والكاظمي (ص ٧٣).

(٧) ينظر: مختصر اختلاف العلماء (١/ ٣٦٥)، والهداية (١/ ٨٨).

والثاني: قوله تعالى: ((فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا))، وهذا عام في حال المسايقة، وغيرها، فهو على العموم.

وأيضاً: ما روي أبو بكر النجاد بإسناده عن نافع^(١) عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول في صلاة الخوف: إن كان أكثر من هذا فليصلوا على أقدامهم أو ركباناً على ظهور الدواب^(٢).

وروي أيضاً عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يحدثهم هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٣).

والقياس: أنه طاهر مكلف، فلم يجوز له تأخير الصلاة عن وقتها مع قدرته على أدائها في الوقت، كما لو لم يكن في حال المسايقة.

وقولنا: {طاهر} يحتز به من الحائض والنفساء.

وقولنا: {مكلف} يحتز به من المجنون.

وقولنا: {مع قدرته على أدائها في الوقت} يحتز به إذا هدده إنسان بالقتل، ومنعه عن الصلاة، جاز له تأخيرها؛ لأنه غير قادر.

فإن قيل: المعني في الأصل أنه يمكنه أداء الصلاة في غير حال المسايقة على حالة لا تنافيها ولا تضادها، وفي حال المسايقة والمطاعنة لا يمكنه أدائها إلا مع أفعال تنافي الصلاة، وتضادها، ويوجب إعادتها، فلهذا لم يجوز فعلها.

قيل له: قد أطلق أحمد - رحمه الله - القول في الصلاة في حال المطاردة أنها تجزؤه، ولا يمتنع ذلك؛ لأنه لما عُفي عن ترك القبلة في هذه الحال جاز أن يعفى عن كثرة العمل

(١) أبو عبد الله المدني، مولي ابن عمر، قال ابن حجر: (ثقة، ثبت، فقيه، مشهور)، روايته في الكتب الستة، توفي سنة ١١٧ هـ. ينظر:

تهذيب التهذيب (٤/ ٢١٠)، والتقريب (ص ٦٢٥).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، رقم (٨٣٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الخوف رجالاً وركباناً، رقم (٩٤٣)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الخوف، رقم (٨٣٩).

فيها، وعلى أنه لا يمتنع أن يلزمه الفعل، وإن لم يعتد به كالمضي في الحج الفاسد، والدخول مع الإمام في حال السجود؛ ولأنه نوع عذر يجوز ترك القيام فيه في الصلاة المفروضة، فوجب أن يكون من جنسه ما يجوز ترك الركوع والسجود فيه كالمرض.

واحتج المخالف: بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم فاتته أربع صلوات يوم الخندق، فلما كان هوي من الليل ^(١) قام فقضاها، وقال: "ملاؤ الله قبورهم وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى" ^(٢)، فلو جازت الصلاة في حال القتال لما أحرر الصلوات عن أوقاتها.

والجواب: أن ذلك كان قبل نزول صلاة الخوف، يدل عليه ما روي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أنه ذكر هذا الحديث ثم قال: ذلك قبل أن ينزل [في] ^(٣) صلاة الخوف، قوله تعالى: (فَرَجَالًا أَوْ زُرْبَانًا) [البقرة: ٢٣٩]، فإذا كان كذلك لم يصح الاحتجاج به.

فإن قيل: النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع ^(٤)، وهي قبل الخندق.

قيل: صلاة ذات الرقاع ليس بصلاة شدة الخوف، وهي التي ذكرها في سورة النساء: (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ) [النساء: ١٠٢]، والخلاف في هذه المسألة في صلاة شدة الخوف، وهي لم تكن نزلت، ولهذا قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: وذلك قبل أن ينزل قوله تعالى: (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ زُرْبَانًا) [البقرة: ٢٣٩].

(١) أي هزيع منه، وساعة منه. ينظر: لسان العرب (هوا).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، رقم (٤١١١)، وكتاب الدعوات، باب الدعاء على المشركين، رقم (٦٣٩٦)،

ومسلم في كتاب المساجد، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، رقم (٦٢٧)، من حديث علي رضي الله عنه.

(٣) ساقطة من الأصل، ومستدركة من مسند الإمام أحمد رقم الحديث (١١٦٤٤).

(٤) سميت بذلك: لأنهم شتدوا الخرق على أرجلهم من شدة الحر؛ لفقد النعال. ينظر: المصباح المنير (رق ع).

واحتمج: بأن كل معني لا تصح الصلاة معه في غير حال الخوف بحال لا تصح معه في حال الخوف، أصله: الزعقات لإذهاب العدو، وإنشاد الأشعار، ونحو ذلك.

والجواب: أنه لا يجوز اعتبار حال الضرورة بغيرها، ألا ترى أنه يجوز لهم أن يصلوا الفريضة ركباناً إلى غير قبله، ولا يجوز لهم أن يصلوا هكذا في غير حال الضرورة، وعلى أن المعني في الأصل أنه لا ضرورة بهم إلى الزعقات، ويمكنهم أن يصلوا من غير أن يزعموا فيها، والحرب مع السكوت أولى وأهيب، ولهذا قال يوم فتح مكة ^(١):

وأتبعنا بالسيوف المسلمة

ضرباً فما تسمع إلا همهمة

تقد كل ساعة وجمجمة

لم تنطقي في اللوم أدني كلمة

مسألة: يجوز لهم أن يصلوا في حال الخوف ركباناً جماعة، نص عليه في رواية إسماعيل بن سعيد ^(٢) فقال: لا بأس أن يصلي الإمام بأصحابه جماعة في خوف عدو، أو سبع، أو رداع ^(٣)، على ظهر الدواب ^(٤).
وبه قال الشافعي رضي الله عنه ^(٥).
وقال أبو حنيفة - رحمه الله -: ليس لهم ذلك ^(٦).

(١) القائل: حماس بن قيس بن خالد، أخو بني بكر، ينظر: مغازي الواقدي (٢/ ٢٦٠)، ومعجم البلدان (٢/ ٣٩٣)، والإصابة (٢/ ٦١٤).

(٢) وإسماعيل: هو أبو إسحاق ابن سعيد الشالنجي، قال أبو بكر الخلال: عنده مسائل كثيرة، ما أحسب أن أحداً من أصحاب أبي عبد الله روى عنه أحسن مما روى هذا، توفي سنة ٢٣٠ هـ. ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٣)، والمقصد الأرشد (١/ ٢٦١).

(٣) الردع الكف عن الشيء، والرداع يطلق على معان منها: الوجع في الجسد أجمع، ومنها: الرجل الذي يضرب به في الأرض، يقال: أخذ فلاناً فردع به الأرض إذا ضرب به الأرض. ينظر: لسان العرب (ردع).

(٤) ينظر: رؤوس المسائل للشافعي (١/ ٢٢٧)، ورؤوس المسائل للعسكري (١/ ٣٤٩)، والمغني (٣/ ٣١٩)، ومختصر ابن تيميم (٢/ ٣٨٧).

(٥) ينظر: الأم (٢/ ٤٦٣)، والحاوي (٢/ ٤٧٠). وينظر للمالكية: المدونة (١/ ١٦٢)، والإشراف (١/ ٣٤١).

(٦) ينظر: المبسوط (٢/ ٧٥)، والهداية (١/ ٨٨).

دليلنا: قوله تعالى: (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) [البقرة: ٢٣٩]، ولم يفرق بين أن يصلوها جماعة أو فرادي فهو على عمومته.

فإن قيل: يحمل هذا على الانفراد، وصلاة النافلة.

قيل له: هذا يحتاج إلى دليل.

وأيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلم: "صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة"^(١)، ولم يفرق.

والقياس: أن كل حال جاز فعل الصلاة الفريضة فيها وحداناً، وجاز فعلها في جماعة.

دليله: إذا كانوا على وجه الأرض، ولأن الخوف يغير هيئة الصلاة فلم [يُمتنع]^(٢) فعلها جماعة كالمرض.

واحتج المخالف: بقوله تعالى: (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَّعَكَ) [البقرة: ١٠٢]، والركوب يمنع القيام.

والجواب: أن هذا في صلاة الخوف دون صلاة شدة الخوف.

واحتج: بأنه يحصل بينهم وبين الإمام طريق، والطريق يمنع صحة الاقتداء ألا ترى أنهم لو كانوا على الأرض وبينهم وبين الإمام طريق لم يجز أن يقتدوا به، وقد قال أحمد - رحمه الله - في رواية محمد بن يحيى المتطبب^(٣) وقد سأله: يكون إمام سفينتين واحد؟ قال: لا.^(٤) فقد منع من ذلك؛ لأجل الطريق، كذلك هاهنا.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة رقم (٦٤٦ و ٤٤٤٠)، ومسلم كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة رقم (٦٤٩).

(٢) بياض في الأصل، ويستقيم بالمتب.

(٣) هو: محمد بن يحيى الكحل، أبو جعفر البغدادي، المتطبب، قال الخلال: (عنده عن أبي عبد الله مسائل كثيرة.. وكان من كبار أصحاب أبي عبد الله). ينظر: الطبقات (٢/ ٣٨٤)، والمقصد الأرشد (٢/ ٥٣٦).

(٤) ينظر: الإنصاف (٤/ ٤٤٩).

والجواب: أنهم لو صلوا خلفه على ظهور دوابهم، والصفوف متصلة لم تصح صلاتهم عندهم، فلا معنى لقولهم: إنه يحصل بينهم طريق، وعلى أنه لا يمتنع أن تصح صلاتهم، وإن كان بينهم طريق كما تصح صلاتهم مع ترك المتابعة للإمام واستدبار القبلة وإن كان هذا غير جائز في غيرها من الصلوات، والله أعلم.

مسألة: أخذ السلاح في صلاة الخوف غير واجب^(١)، أو مأ إليه أحمد - رحمه الله - في رواية إبراهيم^(٢) فقال: لا بأس أن يصلي الرجل في الجعبة فيها النشاب^(٣) عليه ريش إذا لم يكن ميتة.

وظاهر هذا أنه أجاز ذلك ولم يره واجباً، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله -^(٤). وقال الشافعي رضي الله عنه: واجب للمصلي أن يأخذ سلاحه في الصلاة، وتركه لا يفسد الصلاة^(٥).

وقال المروزي^(٦) في كتابه صلاة الخوف: ويجب حمل السلاح^(٧).

فالمسألة عندهم على قولين.

[دليلنا]^(٨): أن حمله في غير صلاة الخوف محذور، فلما أمر به في صلاة الخوف كان أمراً بعد الحظر، والأمر بعد الحظر يقتضي الإباحة، كقوله تعالى: (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا) [المائدة: ٢].

(١) ينظر: المستوعب (٢/ ٤١٦)، والمغني (٣/ ٣١١).

(٢) هو: ابن هانئ، مضت ترجمته، ولم أجد هذه الرواية في مسائل المطبوعة، وذكرها ابن مفلح في الفروع (٣/ ١٢٩)، وابن اللحام في القواعد (٢/ ٥٩٢)، والمرداوي في الإنصاف (٥/ ١٤٣).

(٣) هو: النبل. ينظر: لسان العرب (نشب).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٥٤)، وحاشية ابن عابدين (٥/ ١٧٧).

(٥) هذا قوله في القديم، أما الجديد فيستحب. وينظر: الأم (٢/ ٤٥٦)، والحاوي (٢/ ٤٦٧)، والبيان (٢/ ٥٢٤)، ولم أقف على قول المالكية.

(٦) المروزي هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن صالح بن الحجاج، الحافظ، القدوة، المقدم من أصحاب أحمد، روى مسائل كثيرة، ولزمه حتى مات، له: الورع، والحنّة، والعلل، توفي سنة ٢٧٥ هـ. ينظر: طبقات الخنابلة (١/ ١٣٧)، والمقصد الأرشد (١/ ١٥٦).

(٧) ينظر: المغني (٣/ ٣١١)، والفروع (٣/ ١٢٩)، والإنصاف (٥/ ١٤٣).

(٨) ليست في الأصل، وبها يستقيم الكلام.

ولأن الطائفة التي تصلي ليست في حراسة المسلمين، فلم يجب عليها حمل السلاح.
ولأن هذه صلاة من الصلوات، فلا يجب أخذ السلاح فيها دليله: سائر الصلوات.
واحتج المخالف: بقوله تعالى: (وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ) [النساء ١٠٢]، وهذا الأمر،
والأمر على الوجوب.

والجواب: أن المراد به النادية لقوله تعالى: (وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ
وَأَمْتِعَتِكُمْ)، فأمر به حفظاً لماله، وله أن يحفظ ماله، وله أن يسلط غيره عليه.

وجواب [آخر]^(١): وهو أنه أمر بعد حظر، وذلك يقتضي الإباحة.
واحتج: بأن الله تعالى قال: (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ
مَّرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ)، فرفع الجناح عنهم بتركه حال العذر، ثبت أن الجناح بوضعه في
غير حال العذر غير مرفوع.

والجواب: أنه رفع الكراهة عنهم في حال العذر؛ لأنه مكروه في غير العذر.
واحتج: بأنهم لا يأمنون بهم، فأوجبنا حمل السلاح.

والجواب: أنهم يأمنون؛ لأن الطائفة الأخرى تحرسهم، والله أعلم.
مسألة: إذا رأوا سواداً فظنوه عدواً فصلوا صلاة الخوف، ثم بأن لهم خلاف ما
ظنوا، لم تجزئهم صلاتهم، ويعيدون^(٢)، ذكره أبو بكر^(٣) في كتاب الخلاف، وهو قياس
المذهب على المتيمم إذا عدم الماء فطلبه في رحله ثم نسيه، وبأن أنه معه أنه يعيد.
وبهذا قال أبو حنيفة — رحمه الله —^(٤).

(١) ليست في الأصل، وبها يستقيم الكلام على عادة المؤلف.

(٢) ينظر: رؤوس المسائل للهاشمي (١/ ٢٢٨)، والمغني (٣/ ٣١٩)، ومختصر ابن تيمم (٢/ ٣٨٩).

(٣) هو: عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد، المعروف (بغلام الخلال)، صاحب أبا بكر الخلال ولازمه حتى قيل عنه: غلام الخلال،

متسع الرواية من أعمدات المذهب، يصح أن يطلق عليه: ابن حنبل الصغير، له مصنفات كثيرة منها: الشافي، والتنبيه، والخلاف مع

الشافعي، توفي سنة ٣٦٣هـ. ينظر: طبقات الحنابلة (٣/ ٢١٣)، والمقصد الأرشد (٢/ ١٢٦).

فائدة: إذا أطلق أبو بكر في كتب الحنابلة فالمراد به {غلام الخلال}. ينظر: الإنصاف (١٥/ ٢٨٠).

(٤) ينظر: المبسوط (٢/ ٧٦)، وبدائع الصنائع (٢/ ١٥٥).

وللشافعي رضي الله عنه قولان ^(١): أحدهما: مثل هذا.

وقال في الإملاء: لا يعيدون.

دليلنا: أن الله تعالى أباح صلاة الخوف بشرط العدو، فلا تجزئهم كما لو علموا أنه ليس هناك عدو.

ولأن السبب الموجب للخوف هو العدو، والعدو غير موجود، فالسبب غير موجود، وإذا لم يوجد السبب صار كأنه صلى بإيماء من غير سبب أوجب ذلك، فلا تجزؤه، وليس هذا مثل أن يخاف السبع بانقطاعه عن القافلة أن له أن يصلي على الراحلة بإيماء؛ لأن الانقطاع عن القافلة هو السبب الذي يوجب خوف الضرر من السبع، وهو يحصل بانشغاله بالصلاة، وأما في مسألتنا فليس السبب الموجب لخوف العدو الاشتغال بالصلاة، وإنما السبب خوف ^(٢) العدو، والعدو غير موجود.

واحتج المخالف: بقوله تعالى: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ^(٣٨)) فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا [البقرة: ٢٣٨ - ٢٣٩]، فأباح ذلك الخوف، وذلك موجود.

والجواب: أن معناه فإن خفتم العدو في الحقيقة، بدليل: ما قدمنا.

واحتج: بأنهم صلوا لعله موجودة، وهو الخوف، فيجب أن تصح صلاتهم قياساً عليه إذا كان هناك عدو حقيقة، قالوا: والذي يدل على أن العلة الخوف أن العدو لو حضروا ولم يخافوا منهم ^(٣) لم يجز لهم أن يصلوا هذه الصلاة، وإذا خافوا جاز لهم، فدل على أن العلة هي الخوف، وقد وجد، كذلك من خاف إن نزل عن راحلته للصلاة الفريضة أن ينقطع عن الرفقة ويفترسه سبع جاز له أن يصلي الفريضة على الراحلة ولا يعيد.

وهو ظاهر المذهب عند المالكية. ينظر: المدونة (١/ ١٦٢)، والكاظمي (ص ٧٣).

^(١) ينظر: الأم (٢/ ٤٧٢)، والحاوي (٢/ ٤٧٢)، والمذهب (١/ ٣٤٩).

^(٢) في الأصل: كوف.

^(٣) في الأصل: مهم، والصواب المثبت.

والجواب: أنا لا نسلم أن العلة الخوف فقط، وإنما العلة الخوف من العدو، وليس هاهنا عدو.

وقولهم: إنه لو حضر العدو ولم يخافوا منه لم يجز لهم أن يصلوا صلاة خوف، وإنما كان كذلك لعدم العلة، وهو الخوف منه؛ لأننا لسنا نقول: العلة وجود العدو فقط، وإنما العلة الخوف منه، وهناك لم يوجد الخوف، وأما إذا خاف انقطاعه من الرفقة، ومن السبع، فقد أجبننا عنه، وبيننا أن الانقطاع عن القافلة هو السبب الذي يوجب خوف الضرر من السبع، وهو يحصل باشتغاله من الصلاة، والعلة ها هنا كونه خائفاً من العدو، والعدو غير موجود.

واحتج: بأنهم لو رأوا العدو فصلوا صلاة شدة الخوف خوفاً منهم، ورفوا بعد ذلك أن العدو لم يكن على طلبهم، ولا قتالهم بل كان على مبادلة القتال، فلا إعادة، كذلك هاهنا.

والجواب: أنا إن سلمناه، فذلك خوف من عدو، والله أعلم.

مسألة: إذا صلى صلاة الخوف بأربع طوائف، فصلى بكل واحدة ركعة، لم تصح صلاتهم^(١)، ذكره شيخنا^(٢).

وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله -^(٣).

وللشافعي رضي الله عنه قولان^(٤): أحدهما: مثل هذا.

والثاني: أن صلاتهم جائزة.

(١) ينظر: رؤوس المسائل للعكبري (١/ ٣٤٩)، والمغني (٣/ ٣٠٨)، والإنصاف (٥/ ١٣٣).

(٢) المراد به: الحسن بن حامد - رحمه الله -، وقد مضت ترجمته في مبحث شيوخ أبي يعلى.

وقول ابن حامد - رحمه الله - هو: أن صلاة الإمام تبطل، وكذا صلاة الطائفتين الثالثة والرابعة إن علمتا ببطلان صلاته، دون الطائفتين الأولى والثانية فصلاتهم صحيحة.

ينظر: الهداية ص ١٠٦، والمغني (٣/ ٣٠٩)، ومختصر ابن تميم (٢/ ٣٧٩).

(٣) ينظر: المبسوط (٢/ ٧٣)، وبدائع الصنائع (٢/ ١٥٣).

والقول بفساد الصلاة هو ظاهر المذهب عند المالكية. ينظر: مواهب الجليل (٢/ ٥٦٧).

(٤) ينظر: الأم (٢/ ٤٤٣)، والحاوي (٢/ ٤٦٦)، والمهذب (١/ ٣٤٦).

دليلنا: أن صلاة الخوف إنما جازت على الصفة المذكورة لأجل الخوف من العدو، فإذا أفرد إحدى الطائفتين حصل بها حراسة الباقيين، فلا معني لاعتبار طائفة ثالثة كما لا معني لاعتبار طائفة خامسة.

ولأنه لو جاز قسمة الركعات على الطوائف، لجاز قسمة الأركان؛ لأن كل واحد لا ينفرد بنفسه، فلما لم يجوز ذلك على الأركان، كذلك لا يجوز على الركعات.

واحتج المخالف: بأنه ليس في ذلك أكثر من انتصار الإمام للمؤمنين وذلك لا يمنع صحة الصلاة، كما قلنا فيه إذا قسمهم قسمين.

والجواب: أن صلاة الإمام لا تفسد، إنما تفسد صلاة المؤمنين؛ لأجل انصرافهم في غير وقت الانصراف مع عدم الحاجة إلى ذلك، وليس كذلك إذا جعلهم طائفتين؛ لأن بالطائفة الأولى حاجة إلى الانصراف وهو الحراسة، وهذا معدوم ها هنا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فهرس المراجع والمصادر:

١. إبطال التأويلات لأخبار الصفات: للقاضي أبي يعلى، ت: محمد الحمود النجدي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة دار الإمام الذهبي ودار إيلاف للنشر، الكويت.
٢. الآثار: لمحمد بن الحسن الشيباني، ت: أبو الوفاء الأفعاني، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. الأحكام السلطانية: للقاضي أبي يعلى، ت: محمد الفقي، ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤. الاستذكار: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، توثيق وتخريج: د. عبد المعطي قلججي، دار الوعي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٥. الاستخراج لأحكام الخراج: للحافظ ابن رجب، ت: جندي الهيقي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٦. الإشراف: للقاضي عبد الوهاب بن نصر، تخريج الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
٧. الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن حجر العسقلاني، ت: د. عبد الله التركي، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ، دار هجر، القاهرة.

٨. الاعتكاف من التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة: للقاضي أبي يعلى، ت:

د. عواض العمري، ١٤١٦هـ.

٩. الأعلام: تأليف خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين،

بيروت.

١٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين: لمحمد بن أبي بكر المشهور بابن القيم الجوزية، ت:

مشهور آل سلمان، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، دار ابن الجوازي، الدمام.

١١. الأم: للإمام الشافعي، ت: د. رفعت فوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ، دار الوفاء،

مصر.

١٢. الانتصار في المسائل الكبار: لمحمود الكلوزاني، ت: د. سليمان العمير، د. عوض

العوفي، د. عبد العزيز البعيمي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، الناشر مكتبة العبيكان.

١٣. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: لعلي المرداوي، ت: د. عبد الله التركي،

مطبوع مع المقنع لشرح الكبير طبعة وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٩هـ.

١٤. الأنساب: لعبد الكريم السمعاني، ت: عبد الله البارودي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ،

دار الجنان، بيروت.

١٥. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني، ت: علي معوض وعادل عبد الموجود،

الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦. بدائع الفوائد: لمحمد بن أبي بكر المشهور بابن القيم الجوزية، ت: علي العمران، الطبعة

الثانية، ١٤٢٧هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٧. البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت.

١٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لأبي حفص عمر

الأنصاري المعروف باب الملقن، ت: مصطفى عبد الحفي، وعبد الله بن سليمان،

وياسر بن كمال، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ، دار الهجرة، الرياض.

١٩. البيان في مذهب الإمام الشافعي: للعمرائي، اعتني به قاسم النوري، دار المنهاج.

٢٠. التاج والإكليل المطبوع مع مواهب الجليل: لمحمد المواق، ت: زكريا عميرات، الطبعة

الثانية، ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١. تأريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت:

د عمر تدمري، ط: ١، ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٢. التحقيق: لعبد الرحمن بن الجوزي، ت: حسن قطب، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ،

الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.

٢٣. التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة: للقاضي أبي يعلى، حقق جزء الحج: د.

عواض العمري في الجامعة الإسلامية ١٤١٠هـ، وحقق جزء من البيوع: د. عبد الله

الدخيل في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، ١٤١٥هـ.

٢٤. تقريب التهذيب: لأحمد بن حجر العسقلاني، اعتني به: حسان عبد المنان، بيت

الأفكار الدولية، الأردن.

٢٥. تقرير القواعد وتحرير الفوائد: لعبد الرحمن بن رجب، ت: مشهور حسن سلمان،

الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، دار ابن عفان، القاهرة.

٢٦. التلخيص الحبير: لأحمد بن علي بن حجر، ت: د. محمد الثاني بن موسي، الطبعة

الثانية، ١٤٢٨هـ، دار أضواء السلف، الرياض.

٢٧. التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام: لأبي الحسين محمد ابن أبي

يعلى، ت: د. عبد الله الطيار، د. عبد العزيز المد الله، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، دار

العاصمة.

٢٨. تهذيب الأجوبة: للحسن بن حامد، ت: د. عبد العزيز القايدي، الطبعة الثانية،

١٤٢٥هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٢٩. تهذيب الأسماء واللغات: لمحيي الدين يحيى النووي، ت: مكتب البحوث والدراسات،

الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، دار الفكر، بيروت.

٣٠. تهذيب التهذيب: لأحمد بن حجر، ت: إبراهيم الزبيق، وعادل مرشد، الطبعة الثانية،

١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣١. تهذيب الكمال: تصنيف يوسف المزي، ت: د. بشار معروف، الطبعة الثانية،

١٤٢٢هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢. الجامع الصغير في الفقه: للقاضي أبي يعلى، ت: د. ناصر السلامة، الطبعة الثانية،

١٤١٢هـ، دار أطلس، الرياض.

٣٣. جزء فيه ستة مجالس من أمالي: للقاضي أبي يعلى، ت: محمد بن ناصر العجمي،

الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ، دار البشائر، بيروت.

٣٤. الحاوي: تصنيف الماوردي، ت: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب

العلمية ١٤١٩هـ.

٣٥. الحجة على أهل المدينة: لمحمد بن الحسن الشيباني، ت: مهدي القادري، الطبعة

الثانية، ١٤٢٧هـ، عالم الكتب، بيروت.

٣٦. درء تعارض العقل والنقل: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، الطبعة

الثانية، ١٤١١هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لأحمد بن حجر العسقلاني، ت: محمد عبد

المعبد ضان، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٣٨. دعاوي المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية: لعبد الله الغصن، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ،

دار ابن الجوزي، الدمام.

٣٩. ذيل تأريخ بغداد: لمحّب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار، ت: مصطفى

عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٠. الذيل على طبقات الحنابلة: لعبد الرحمن بن رجب، ت: د. عبد الرحمن العثيمين،

الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ، مكتبة العبيكان.

٤١. رؤوس المسائل: لأبي يعلى، مخطوط، توجد منه مصورة في مركز الملك فيصل للبحوث

والدراسات الإسلامية، ورقم تسلسله (١١٤١٢١).

٤٢. رؤوس المسائل الخلافية: للحسين العكبري، ت: د. خالد الخشلان، د. ناصر

السلامة، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ، دار إشبيلية، الرياض.

٤٣. رؤوس المسائل في الخلاف: لعبد الخالق الهاشمي، ت: د. عبد الملك بن دهيش،

الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ، دار خضر، بيروت.

٤٤. رد المختار على الدر المختار (المعروف بحاشية ابن عابدين): لمحمد أمين ابن عمر بن

عابدين، ت: د. حسام الدين بن محمد، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ، دار الثقافة

والتراث، دمشق.

٤٥. سنن أبي داود: تصنيف سليمان السجستاني، حكم على أحاديثه محمد ناصر الدين

الألباني، اعتناء مشهور آل سلمان، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف.

٤٦. سنن ابن ماجه: تصنيف محمد القزويني المعروف بابن ماجه، حكم على أحاديثه ناصر

الدين الألباني، اعتناء مشهور آل سلمان، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف.

٤٧. سنن الترمذي: تصنيف محمد بن عيسى الترمذي، ت: أحمد شاكر، الطبعة الثانية،

١٤١٩هـ، دار الحديث، القاهرة.

٤٨. سنن الترمذي: تصنيف محمد بن عيسى الترمذي، حكم على أحاديثه/ محمد ناصر

الدين الألباني، اعتناء مشهور آل سلمان، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف.

٤٩. سنن الدار قطني: تأليف علي الدار قطني، حققه شعيب الأرناؤوط وآخرون، الطبعة

الثانية، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٠. السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين البيهقي، ت: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الثالثة،

١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١. السنن الكبرى: لأحمد بن علي النسائي، ت: حسن شلبي، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ،

مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٢. سنن النسائي. تصنيف أحمد بن علي النسائي، حكم على أحاديثه محمد ناصر الدين

الألباني، اعتناء مشهور آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية.

٥٣. سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي، الطبعة الثانية ١، ١٤٢٢هـ، مؤسسة

الرسالة، بيروت.

٥٤. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: لمحمد بن حميد النجدي، حققه بكر أبوزيد،

وعبدالرحمن العثيمين، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة.

٥٥. شرح الزركشي علي مختصر الخري: لمحمد الزركشي، ت: د. عبد الله الجبري، الطبعة

الثانية، ١٤١٤هـ، دار أولي النهى، بيروت.

٥٦. شرح مختصر خليل: لمحمد الخري، دار الفكر، بيروت.

٥٧. الصحاح: للجوهري، ت: أحمد عطار، دار العلم الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٥٨. صحيح البخاري المسمى: بالجامع الصحيح من أمور الرسول صلي الله عليه وسلم

وسننه وأيامه، تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به

أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ.

٥٩. صحيح مسلم: تصنيف الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج، اعتنى به أبو

صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ.

٦٠. طبقات الحنابلة: لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى، ت: د. عبد الرحمن العثيمين،

١٤١٩هـ، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة.

٦١. طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين بن علي السبكي، ت: د. محمود محمد

الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، دار هجر، مصر.

٦٢. العبر في خبر من غبر: لشمس الدين محمد الذهبي، ت: د. صلاح الدين المنجد،

الطبعة الثانية، ١٩٨٤م، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

٦٣. العدة في أصول الفقه: للقاضي أبي يعلى، ت: د. أحمد المبارك، الطبعة الثالثة،

١٤١٤هـ.

٦٤. العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: محمد عبد الهادي، ت:

محمد الفقي، دار الكاتب العربي.

٦٥. العواصم من القواصم: لمحمد الأشيبلي الملقب بابن العربي، ت: جمال عبد العال،

الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ، مكتبة عباد الرحمن، مصر.

٦٦. عيون المسائل: للقاضي عبد الوهاب بن نصر، ت: علي بورويبة، الطبعة الثانية،

١٤٣٠هـ، دار ابن حزم، بيروت.

٦٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لعبد الرحمن بن رجب ت: طارق بن محمد، الطبعة

الثانية، ١٤٢٢هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

٦٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن حجر العسقلاني، رقم كتبها وأبوابها

وأحاديثها/ محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، دار السلام، الرياض.

٦٩. الفروع: لمحمد بن مفلح، ت: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية،

١٤٢٤هـ.

٧٠. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: لمحمد ناصر الدين الألباني، اعتناء: مشهور

حسن، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٧١. القاضي أبو يعلى وكتابة الأحكام السلطانية، تأليف / د. محمد أبو فارس، الطبعة

الثانية، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٢. القواعد: لعلي البعلي، المعروف بابن اللحام، ت: د. عايض الشهراي، ود. ناصر

الغامدي، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٧٣. الكافي من فقه أهل المدينة المالكي: تأليف يوسف بن عبد البر النمري، دار الكتب

العلمية.

٧٤. الكافي: لموفق الدين عبد الله بن قدامة، ت: عبد الله التركي، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ،

توزيع وزارة الشؤون الإسلامية.

٧٥. الكامل في التاريخ: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم المشهور بابن الأثير، ت: عبد الله

القاضي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٦. كتب الفقه الحنبلي وأصول المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية، للدكتور:

ناصر السلامة، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٧هـ دار أطلس الخضراء.

٧٧. لسان العرب: لمحمد بن منظور، ت: عامر حيدر، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ، دار

الكتب العلمية، بيروت.

٧٨. المبدع في شرح المقنع: لإبراهيم بن محمد بن مفلح، طبع: ١٤٠٠هـ، المكتب

الإسلامي، بيروت.

٧٩. المبسوط: محمد السرخسي، ت: محمد بن حسن إسماعيل، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ،

دار الكتب العلمية.

٨٠. المجموع شرح المذهب: لمحيي الدين يحيى النووي، ت: محمد المطيعي، دار إحياء

التراث، بيروت الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٨١. مجموع فتاوي ابن تيمية: لأبي العباس أحمد بن تيمية، جمع / عبدا لرحمن بن قاسم،

طبعة مجمع الملك فهد، ١٤٢٥هـ.

٨٢. المحرر: لمجد الدين عبد السلام بن تيمية، ت: د. عبد الله التركي، الطبعة الثانية،

١٤٢٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨٣. المحلي شرح المجلي: لعلي بن حزم، ت: أحمد شاكر، وتصحيح: مكتب التحقيق بدار

إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٤. مختصر ابن تميم: لمحمد بن تميم الحراني، ت: د. علي القصير، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ،

مكتبة الرشد، الرياض.

٨٥. مختصر اختلاف العلماء: لأحمد الجصاص الرازي، ت: د. عبد الله أحمد، الطبعة

الثانية، ١٤١٧هـ، دار البشائر، بيروت.

٨٦. مختصر الخرقى: لعمر الخرقى، ت: محمد آل إسماعيل، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، مكتبة

المعارف، الرياض.

٨٧. مختصر الطحاوي: لأحمد الطحاوي، حققه أبو الوفا الأفغانى، دار إحياء العلوم،

الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٨٨. مختصر القدوري: لأحمد البغدادي المعروف بالقدوري، ت: د. عبد الله مزي، الطبعة

الثانية، ١٤٢٩هـ، مؤسسة الريان، بيروت.

٨٩. مختصر المزي: لإسماعيل المزي، ت: محمد شاهين، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، دار

الكتب العلمية، بيروت.

٩٠. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لعبد القادر بن بدران، ت: عبد الله

التركي، الطبعة الرابعة، ١٤١١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩١. المدخل المفصل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: تأليف / د. بكر أبو زيد، الطبعة

الثانية، ١٤١٧هـ، دار العاصمة، الرياض.

٩٢. المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس، ١٤٢٤هـ، دار عالم الكتب، الرياض.

٩٣. مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات: لأحمد القاضي، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ،

دار العاصمة، الرياض.

٩٤. المذهب الحنبلي: تأليف د. عبد الله التركي، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، مؤسسة

الرسالة، بيروت.

٩٥. مسائل الإمام أحمد: رواية أبي داود السجستاني، ت: طارق بن محمد، الطبعة الثانية،

١٤٢٠هـ، مكتبة ابن تيمية.

٩٦. مسائل الإمام أحمد: برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، ت: زهير الشاويش، الطبعة

الثانية، ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٩٧. مسائل الإمام أحمد: برواية إسحاق بن منصور الكوسج، ت: عدد من أصحاب

الرسائل العلمية المقدمة لقسم الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية،

١٤٢٥هـ، إصدار عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

٩٨. مسائل الإمام أحمد: برواية صالح بن الإمام أحمد، أشرف عليها / طارق عوض الله،

الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ، دار الوطن، الرياض.

٩٩. مسائل الإمام أحمد: برواية عبد الله بن الإمام أحمد: برواية عبد الله بن الإمام أحمد،

ت: د. علي المهنا، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، مكتبة الدار، بالمدينة النبوية.

١٠٠. المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين: للقاضي أبي يعلى، ت: د. عبد الكريم

اللاحم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، مكتبة المعارف.

١٠١. المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ت:

مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

١٠٢. المستوعب (العبادات): لمحمد السامري، ت: د. مساعد الفالح، الطبعة الثانية،

١٤١٣هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

١٠٣. مسند الإمام أحمد: لإمام السنة أحمد بن حنبل، أشرف عليه د. عبد الله التركي،

الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٠٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد الفيومي، اعتني به / عادل مرشد.

١٠٥. معجم البلدان: ليلقوت الحموي، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، دار صادر، بيروت.

١٠٦. معجم مصنفات الحنابلة: للدكتور / عبد الله الطريقي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٠٧. المعونة على مذهب عالم المدينة: للقاضي عبد الوهاب بن نصر، ت: حميش عبد

الحق، مكتبة الباز، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

١٠٨. المغازي: لمحمد بن عمر الواقدي، ت: محمد عقد القادر عطا، الطبعة الثانية

١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٩. المغني شرح مختصر الخرقى: لموفق الدين عبد الله بن قدامة، ت: د. عبد الله التركي،

د. عبد الفتاح الحلو، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ، دار عالم الكتب، الرياض.

١١٠. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لإبراهيم بن مفلح، ت: د. عبد

الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ.

١١١. مناقب الإمام أحمد: لعبد الرحمن بن الجوزي، ت: د. عبد الله التركي، الطبعة الثانية

١٤٠٩ هـ، هجر للطباعة.

١١٢. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، الطبعة

الثانية، عام ١٣٥٨ هـ، دار صادر، بيروت.

١١٣. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: لعبد الرحمن العليمي، أشرف على

تحقيقه: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٩٩٧ م، دار صادر، بيروت.

١١٤. المذهب في فقه الإمام الشافعي: لإبراهيم الشيرازي، ت: عادل عبد الموجود، وعلي

عوض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ، دار المعرفة، بيروت.

١١٥. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: لمحمد المغربي المعروف بالخطاب، ت: زكريا

عميرات، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٦. النهاية في غريب الحديث والأثر: للمبارك بن محمد بن الأثير، أشرف عليه / علي بن

عبد الحميد، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ، دار ابن الجوزي.

١١٧. الهداية: لعللي المرغيناني، اعطني به طلال يوسف، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ، دار إحياء

التراث.

١١٨. الهداية: لمحفوظ الكلوزاني، ت: د. عبد اللطيف هميم، ود. ماهر الفحل، الطبعة

الثانية، ١٤٢٥ هـ غراس للنشر، الكويت.

محتويات البحث:

المقدم ٣٦١

.....

القسم الأول: القسم النظري ٣٧١

التمهيد ٣٧٣

..... ٣٧٤

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف ٣٧٥

..... ٣٧٨

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومولده. ٣٧٨

..... ٣٨٠

المبحث الثاني: نشأته، وطلبه للعلم. ٣٨٢

..... ٣٨٤

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه، وأولاده. ٣٨٧

..... ٣٨٩

المطلب الأول: شيوخه. ٣٩١

٣٩٧

٣٩٩

المطلب الثاني: تلاميذه. ٤٠٠

٤٠١

المطلب الثالث: أولاده. ٤٠٣

٤٠٤

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

٤٠٩

المبحث الخامس: عقيدته. ٤١٩

٤٢٣

المبحث السادس: زهده وأخلاقه وعبادته. ٤٢٥

٤٢٧

المبحث السابع: آثاره العلمية ومصنفاته. ٤٢٩

٤٣١

المبحث الثامن: وفاته - رحمه الله -.

.....

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب.

.....

المبحث الأول: التعريف بكتاب التعليق الكبير، وتوثيق نسبه إلى

المؤلف.....

المبحث الثاني: وصف النسخة المخطوطة للكتاب.

.....

المبحث الثالث: بيان منهج المؤلف في هذا الكتاب.

.....

المبحث الرابع: ذكر محاسن الكتاب، وما أخذ عليه.

.....

القسم الثاني: النص المحقق

مسألة: صلاة صفة صلاة

الخوف.....

مسألة: تأخير الصلوة في حال

المسابقة.....

مسألة: صلاة الخوف ركباً جماعة.

.....

مسألة: أخذ السلام في صلاة الخوف غير

واجب.....

مسألة: إذا صلوا صلاة الخوف لمن ظنوه عدواً ثم بأن خلافه هل تصح

صلاتهم.....

مسألة: إذا صلى صلاة الخوف بأربع

طوائف.....

فهم _____ رس المص _____ ادر

والمراجع.....